من أعلام الإسلام

- ١ -

الأصولي الصوفي
أحمد بن محمد الدمياطي
حياته وآثاره

بقلم
الدكتور شعبان محمد اسماعيل
رئيس قسم الشريعة الاسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبع هديه بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد :

فإن المعرفة بالعلماء وباتجاهاتهم المختلفة تفيد الباحثين كثيراً ، فإن الذى يقرأ فى أى كتاب ، فى أى علم من العلوم يرى بعض الآراء تنسب لأحد العلماء ، دون أن يعرف عن هـــذا العالم شيئاً من عقيدته ومذهبه الفقهى والأصولى ، ومنحاه اللغوى ، وغير ذلك من الاتجاهات المختلفة .

ومن هنا اهتم العلماء ـ قديماً وحديثاً ـ بالتأليف فى الطبقــات وتراجم العلماء ، وأرخوا للعصور التى عاشوا فيها ، وذكروا الملابسات التى قد تؤثر فيهم ، من النواحى السياسية والاجتماعية والعقلية ، وغير ذلك من العوامل المختلفة .

وصاحب الترجمة الشيخ : « أحمد بن محمد بن عبد الغنى الدمياطى » المتوفى سنة ١١١٧ هـ أحد هؤلاء الأفذاذ الذين أثروا الحياة العلمية فى أواخر القرن الحادى عشر وأوائل القرن الثانى عشر الهجريين . وكان له دور بارز فى الاستفادة والإفادة تأليفاً وتدريساً ، قولا وعملا ، وترك لمن بعده ثروة علمية فى سائر العلوم النقلية والعقلية .

والواقع أن معرفتى بصاحب الترجمة نشأت منذ أمد ليس بالقصير :

أولا : حينما كنت طالبا بمعهد القراءات بالأزهر الشريف وتلمذت على كتابه « إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر » فكانت هذه المرحلة بداية الانطلاق ومؤشراً نحو معرفة الكثير عن شخصية هذا الرجل، الذى دلل بكتابه هذا على كثرة علمه وسعة اطلاعه .

ثانياً : حينما كنت طالباً بالسنة الأولى من الكلية ، حيث كان من بين المقرر علينا فى علم « أصول الفقه » كتاب « الورقات » لإمام الحرمين الجوينى مع شرحه « لجلال الدين المحلى » وتعليقات الشيخ « الدمياطى » ولأول وهلة استصغرت هذا الكتاب ، وقلت : ماذا تغنى هذه الورقات فى هذا العلم الذى يضرب به المثل فى التعقيد وصعوبة الفهم ، إلا أننى بعد أن طالعت فيه وفى التعليقات التى كتبها الشيخ الدمياطى عرفت قيمة الكتاب وأنه مع صغر حجمه جمع شتات المسائل الأصولية فى عبارة وجيزة محكمة ، تحتاج من طالب العلم المزيد من الصبر والمثابرة حتى يصل إلى مأربه .

ثالثاً : ازدادت معرفتى بالشيخ « البنا » صاحب الترجمة حينما طلب منى تحقيق كتابه « إتحاف فضلاء البشر »(1) .

فعكفت على هذا الكتاب أراجع كل كلمة فيه ، وأقارن بينه وبين غيره من كتب القراءات ، وعرفت من خلال هذه المراجعات أن الشيخ الدمياطى يحتاج منى إلى وقفات كثيرة ، تبرز شخصيته فى نواحيها المختلفة ، وبخاصة الناحية الأصولية ، حتى نخلص من هذا البحث ، وقد أعطينا هذا العالم بعض ما يجب له من حقوق .

وسوف نتناول فى هذا البحث بمشيئة الله تعالى النقاط التالية :

١ — العصر الذى عاش فيه من النواحى السياسية والاجتماعية والعقلية، لما للعصر من أثر واضح فى اتجاه أى عالم .

(١) معد للطبع بمشيئة الله تعالى بمكتبة الكليات الازهرية .

٢ ـ نسب الدمياطى ونشأته .

٣ ـ رحلاته المتعددة فى طلب العلم .

٤ ـ شيوخه .

٥ ـ تلامذته .

٦ ـ عقيدته ومذهبه الفقهى .

٧ ـ مكانته العلمية .

٨ ـ الشيخ الدمياطى والتصوف .

٩ ـ أهم الأعمال التى تولاها .

١٠ ـ علومه ومؤلفاته .

١١ ـ الخاتمة .

ومن الله وحده أستمد العون والتأييد ، فهو نعم المولى ونعم النصير .

«عصر الإمام البنا»

١١١٧هـ — ١٧٠٥ م

عاش الإمام الدمياطى «البنا» فى النصف الأخير من القرن الحادى عشر الهجرى وأول القرن الثانى عشر، حيث توفى سنة ١١١٧ هـ — ١٧٠٥ م

وهذه الفترة - بصفة عامة - كانت مليئة بالفتن والخلافات، مطبوعة بطابع عدم الاستقرار، كما سيتضح ذلك من خلال النظرة السريعة على الحالة السياسية فى ذلك العصر، الأمر الذى كان له أكبر الأثر فى تكوين شخصية علمائها.

الحالة السياسية :

فى القرن الحادى عشر كانت مصر تابعة للدولة العثمانية وتوالى سلاطين العثمانيين واحداً تلو الآخر يتولون السلطة فى البلاد، فتولى الحكم فيها السلطان إبراهيم خان فى ١٠٤٩ هـ، ثم محمد خان الرابع سنة ١٠٥٨ هـ ثم سليمان الثانى سنة ١٠٩٩ هـ، ثم أحمد الثانى سنة ١١٠٢هـ، ثم مصطفى الثانى سنة ١١٠٦ هـ، ثم أحمد الثالث سنة ١١١٥ هـ، وهى الفترة التى توفى فيها الشيخ البنا(١).

وفى ذلك العصر كانت الإنكشارية فيه تعثو فى الأرض فساداً، واختلت فيه أحوال المملكة، حتى قتل الجنود سياوس باشا والصدر الأعظم - فى منزله فى عهد سليمان الثانى المذكور، وهذا كان فى عاصمة الخلافة العثمانية، فما بالك فيما جرى فى أطرافها؟ ولسوء الحالة الداخلية فقدت الدولة العلية أملاكها على أيدى النمساويين وغيرهم(٢).

---

(١) انظر : البحر الزاخر فى تاريخ العالم لمحمود فهمى ط. الأميرية سنة ١٣١٢ جـ ٤ ص ٢٨٠.

(٢) راجع تاريخ الدولة العلية لمحمد فريد ص ١٣٩ ط بيروت.

وفى هذه الآونة أرسل العثمانيون من يحكم مصر ، فتولى مصطفى باشا البستانجى سنة ١٠٥٠ هـ كان عاملا أبى النفس لا يتطلع إلى ما بأيدى الرعية ، ولكن نائبه أحمد أفندى كان ظالماً حتى ضج منه الناس ثم تولى مقصود باشا سنة ١٠٥٢ واضطربت الأحوال فى عصره جداً من الجنود ، فتولى أيوب باشا سنة ١٠٥٥ ، ثم استقال فتولى بعده محمد باشا حيدر سنة ١٠٥٧ ، ثم أحمد باشا سنة ١٠٥٩ ، ثم محمد باشا ١٠٦٣، ثم غازى باشا، ثم عمر باشا ١٠٧٧، ثم عثمان باشا ١٠٩١ ، وكان عادلا ، ثم حسن باشا السلحدار سنة ١٠٩٩ ، ثم أحمد باشا ١١٠١ ، ثم على باشا قلج سنة ١١٠٢هـ ، ثم حسين باشا ١١٠٤هـ، ثم قرة محمد باشا ١١١١ ، ثم رامى محمد باشا ١١١٦ هـ[1] .

وفى ولايته توفى الإمام الدمياطى وكان منهم التقى ومنهم من دون ذلك ، وفترات تستقر البلاد ويزيد النيل ويعم الخير وترفع الضرائب والمظالم وفترات أخرى تصادر الأموال وتظلم العباد ويعم الفساد . وبالجملة كانت الحالة السياسية والعسكرية والاقتصادية فى تقلب على مر هذه السبعين سنة .

الحالة العلمية :

لم تكن الدولة العثمانية والحالة كهذه سياسياً وعسكرياً تهتم بنشر العلم فى هذا الصقع من بلادها ، حتى القضاة أرسلوهم من دار الخلافة ، وبالجملة لم يتميز القرن الحادى عشر والثانى عشر بنهوض فى التأليف ولا عناية بالتصنيف ولا اجتهاد فى أبواب الفقه ، وشاع فيه التقليد المحض ، وكان التأليف على نمط القرن السابق من الاهتمام بشرح المتون وكتابة الحواشى والتقارير عليها ، وإن كانت فى جملتها أقل من القرن العاشر .

---

(١) راجع الكافى فى التاريخ لشاروبيم جـ ٢ ص ٨٩٠ إلى ١٠٩ ط الأميرية سنة ١٣١٥ هـ (١٨٩٨ م) .

وكان من علماء هذا العصر الشرمبلالى الحنفى (٩٩٤ – ١٠٦٩) والكواكبى الحنفى صاحب المنظومة المشهورة فى الأصول (١٠١٨–١٠٩٦) بل إن أغلب من برزوا فى مضمار التأليف فى هذا الزمن كانوا من الأحناف لأنه مذهب الدولة الرسمى[٢].

ويبدو أن عدم استقرار البلاد فى ذلك العصر كان من أهم الأسباب التى دعت الشيخ الدمياطى إلى الرحلة فى طلب العلم فى مختلف البلدان كما سيأتى.

(٢) راجع فى هذا المعنى طبقات الأصوليين للمراغى جـ ٣ ص ٨٣ -

نسب الدمياطى ونشأته

اسمه ونسبه :

هو : أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغنى - الملقب بشهاب الدين ، المشهور بالبنا والمعروف بالدمياطى[1] :

نشأته وتعلمه :

ولد بدمياط ، فنشأ بها وحفظ القرآن الكريم وجوده ، وتعلم مبادىء العلوم المختلفة[2] .

ولم تذكر المراجع التى اطلعت عليها عن الشيخ « البنا » أكثر من ذلك عن نشأته الأولى ، والأمر سهل ، فإن أكثر المؤرخين لا يعتنون كثيراً بالمرحلة الأولى من حياة أى إنسان ، باعتبارها مرحلة تمهيدية ، لا تظهر فيها شخصية الإنسان واتجاهاته .

والذى برز واضحاً فى شخصية « البنا » هو ما بعد ذلك ، من كثرة ترحاله حباً فى طلب العلم ، فتنقل ما بين دمياط والقاهرة والحجاز، المرة تلو الأخرى، ثم إلى اليمن باحثاً عن العلم والمعرفة ، وناشراً لهما فى كل مكان .

---

(١) راجع فى ترجمته : عجائب الآثار للجبرتى ج ١ ص ٨٩ — ٩٠ ، هدية العارفين ج ١ ص١٦٧-١٦٨ ، إيضاح المكنون ج ١ ص ٢٠ ، ٥٤٠، ج٢ص٥٧١ معجم المطبوعات لسركيس ص ٨٨٥ ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ج٢ص٧١ الأعلام الزركلى ج ١ ص ٢٢٩ الخطط التوفيقية لعلى مبارك ج١١ ص ٥٦،طبقات الشافعية للشيخ عبد الله الشرقاوى ورقة ٢١٣ مخطوط بدار الكتب المصرية . الفتح المبين فى طبقات الأصوليين للشيخ عبد الله المراغى ج ٣ ص ١٢٠ ، فهرس المكتبة الأزهرية ج ١ ص ٤٥ ، الخزانة التيمورية ج ٣ ص ٣٩ ، أصول الفقه — تاريخه ورجاله — للدكتور شعبان محمد إسماعيل ص ٥٠٦ .

(٢) لم يتعرض أحد لتاريخ ميلاده ، لكن ظروف حياته وملابساتها تدل على أنه عاش فى النصف الأخير من القرن الحادى عشر الهجرى وأوائل القرن الثانى عشر حتى توفى سنة ١١١٧ هـ .

رحلاته فى طلب العلم

من مبادىء الإسلام الحنيف الضرب فى شعاب الأرض سعياً وراء الرزق وطلب العلم والدعوة إلى الله تبارك وتعالى بالحكمة والموعظة الحسنة .

قال الله تعالى : (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون)[1] .

وقد حث الرسول ﷺ على طلب العلم ، والرحلة فى سبيل تحصيله فقال صلى الله عليه وسلم : « اطلبوا العلم ولو بالصين ، فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم »[2] .

وروى خالد بن عبد الرحمن بن أبى بكرة عن أبيه عن النبى ﷺ قال : « اغد عالماً أو متعلماً أو مستمعاً أو محباً ولا تكن الخامسة فتهلك »[3] .

كما روى ابن عبد البر بسنده عن جميل بن قيس أن رجلا جاء من المدينة إلى أبى الدرداء وهو بدمشق فسأله عن حديث ، فقال له أبو الدرداء: ماجاءت بك حاجة ولا جئت فى طلب التجارة ، ولا جئت إلا فى طلب الحديث ؟ فقال الرجل : بلى . فقال له أبو الدرداء: أبشر فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: « ما من عبد يخرج يطلب علماً إلا وضعت له الملائكة أجنحتها ، وسلك به طريق إلى الجنة ، وإنه ليستغفر للعالم من فى السموات ومن فى الأرض ، حتى الحيتان فى البحر، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، إن العلماء هم ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهما،

---

(١) سورة التوبة الآية : ١٢٢ .

(٢) رواه ابن عبد البر بإسناده عن الزهرى عن أنس بن مالك . انظر جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر جـ ١ ص ١٠ ط السلفية .

(٣) المصدر السابق ص ٣٦ .

ولكنهم ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر»[1].

ورحم الله الإمام الشافعى حيث قال:

ما فى المقام لذى عقل وذى أدب … من راحة فدع الأوطان واغترب
سافر تجد عوضاً عمن تفارقه … وانصب[2] فإن لذيذ العيش فى النصب
إنى رأيت وقوف الماء يفسده … إن ساح طاب وإن لم يجر لم يطب
والأسد لولا فراق الأرض ما افترست … والسهم لولا فراق القوس لم يصب
والشمس لو وقفت فى الفلك دائمة … لملها الناس من عجم ومن عرب
والتبر[3] كالترب ملقى فى أماكنه … والعود فى أرضه نوع من الحطب
فإن تغرب هذا عز مطلبه … وإن تغرب ذاك عز كالذهب[4]

وهكذا كان صاحبنا – رحمه الله تعالى – طلعة يتنقل من مكان إلى مكان رغبة فى الاستزادة من العلم والمعرفة، فتروى كتب التراجم أنه رحل فى سبيل ذلك إلى أماكن مختلفة.

الرحلة الأولى:

كانت رحلته الأولى من دمياط إلى القاهرة، بعد أن تلقى على علماء دمياط مبادىء العلوم وحفظ القرآن الكريم.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله جـ ١ ص ٤٠.
(٢) انصب: فعل أمر من نصب نصبا: جد فى الأمر واجتهد فيه.
(٣) التبر: الذهب.
(٤) ديوان الإمام الشافعى – جمع وتعليق محمد عفيف الزغبي ص ٢٦–٢٧ ط مؤسسة الزغبي بيروت.

جاء فى عجائب الآثار للجبرتى[1] : « . . . . ولد بدمياط ونشأ بها وحفظ القرآن واشتغل بالعلوم ، على علماء عصره ، ثم ارتحل إلى القاهرة فلازم الشيخ سلطان المزاحى والنور الشبراملسى فأخذ عنهما القراءات وتفقه عليهما وسمع عليهما الحديث وعلى النور الأجهورى والشمس الشوبرى والشهاب القليوبى والشمس البابلى والبرهان الميمونى وجماعة آخرين واشتغل بالفنون وبلغ من الدقة والتحقيق غاية قل أن يدركها أحد من أمثاله » ا . هـ .

الرحلة الثانية : إلى الحجاز :

ثم بعد أن مكث الشيخ « البنا » فترة طويلة يتنقل بين علماء القاهرة ويستفيد منهم انتقل نقلة ثانية ورحل إلى الحجاز فحج ، وأقام هناك يتلقى الحديث على الشيخ « البرهان الكورانى » وظل يلازمه ويتلقى عليه مدة ليست بالقصيرة ، وإن لم تحددها كتب التاريخ ، ثم رجع بعد ذلك إلى بلدته « دمياط » ينشر العلم فيها ، ويستفيد منه العامة والخاصة ، كما بدأ فى هذه الفترة يصنف كتبه التى سوف نتحدث عنها بعد قليل[2] .

الرحلة الثالثة : إلى الحجاز واليمن :

وبعد مدة من الزمن تاقت نفسه ، وعاد به الحنين إلى التطويف فى أماكن أخرى يلتمس فيها العلم والمعرفة ، فعلم أن هناك فقيهاً باليمن يسمى « أحمد بن عجيل » فرحل إليه ليأخذ عنه علم الحديث والفقه ، لكنه لم يتجه إلى اليمن مباشرة ، وإنما مر بأرض الحجاز أولا ليؤدى مناسك الحج مرة أخرى ، ويتزود من التقوى وإخلاص العبادة لله تعالى قبل أن يتزود من العلم ، وفى الوقت نفسه يشرف بالسلام على الحبيب المصطفى ﷺ ، وأخذ الإذن منه فى السفر إلى اليمن .

وذهب الشيخ الدمياطى إلى اليمن وظل ملازما لشيخه « أحمد بن عجيل » يتلقى

(١) جـ ١ ص ٨٩ — ٩٠ وانظر الخطط التوفيقية جـ ١١ ص ٥٦ .

(٢) انظر الخطط التوفيقية جـ ١١ ص ٥٦ .

عليه ويستفيد منه حتى بلغ مبلغ الكمل من الرجال ، فأجازه وأمره بالرجوع إلى بلده لينتفع الناس به ، كما أمره بالتصدى والتسليك وتلقين الذكر على طريقة النقشبندية[1] .

فمكث فى بلده مشتغلا بالدعوة إلى الله تعالى ونشر العلم فيها ووفد إليه الناس من النواحى المختلفة يأخذون عنه العلم ،ويتلقون عنه طريقة النقشبندية وهى طريقة التصوف الصحيح الذى لم ينحرف عن المنهج الواضح للتشريع الإسلامى .

قال الجبرتى :

« . . . . وأقام مرابطاً بقرية قريبة من البحر المالح تسمى بعزبة البرج واشتغل بالله وتصدى للإرشاد والتسليك ، وقصد للزيارة والتبرك ، والأخذ والرواية ، وعم النفع به ، لاسيما فى الطريقة النقشبندية وكثرت تلامذته ، وظهرت بركته عليهم إلى أن صاروا أئمة يقتدى بهم ، ويتبرك برؤيتهم »[2] .

الرحلة الرابعة : إلى الحجاز :

وفى آخر حياته رحل إلى الحجاز فحج وأقام بالمدينة المنورة بجوار حبيبه المصطفى ﷺ — حتى وافته المنية لثلاث خلون من المحرم سنة سبع عشرة ومائة وألف ودفن بالبقيع . رحمه الله تعالى رحمة واسعة[3] .

وكأنه — رحمه الله تعالى — كان يود ذلك ، عملا بحديث رسول الله — صلى الله عليه وسلم — الذى يقول فيه :

« من استطاع أن يموت بالمدينة فليمت ، فإنى أشفع لمن يموت بها »[4] .

---

(١) سيأتى الحديث عن هذه الطريقة وعلاقة الشيخ الدمياطى بها عند الحديث عن موقفه من التصوف ، وانظر عجائب الآثار ج ١ ص ٨٩ .

(٢) عجائب الآثار ج ١ ص ٩٠ ، وانظر الخطط ج ١١ ص ٥٦ .

(٣) معجم المؤلفين ج ٢ ص ٧١ ، الأعلام الزركلى ج ١ ص ٢٩ .

(٤) رواه أحمد والترمذى وابن ماجه وابن حبان ، من حديث ابن عمر — رضى الله عنهما — الفتح الكبير للسيوطى ج ٣ ص ١٥٧ ط الحلبى .

شيوخه

مما لا شك فيه أن واحداً كالشيخ « البنا » تنقل ما بين دمياط والقاهرة والحجاز واليمن ، ورحل عدة مرات فى سبيل طلب العلم ، لابد وأن يكون قد التقى بالعديد من علماء عصره ، واستفاد منهم ، كما استفاد من أقرانه الذين عاصروه وعاشوا معه .

وبناء على ذلك فإنا لا نستطيع أن نقف على كل شيوخه الذين تلقى عليهم وإنما نكتفى بذكر أشهرهم ، كما جاء فى كتب التاريخ والتراجم منهم :

١ ـ الشيخ سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل المزاحى ، المصرى الشافعى شيخ الأقراء بالقاهرة ، أصله من « منية مزاح » من محافظة الدقهلية .

كان عالماً فاضلا ، جمع بين العلوم النقلية والعقلية ، وبخاصة الفقه ، والأصول والحديث ، والقراءات .

ومن مؤلفاته :

١ ـ حاشية على شرح المنهاج .

٢ ـ شرح الشمائل .

٣ ـ رسالة فى التجويد ، وأخرى فى القراءات الأربع الزائدة على العشر ، وهى المعروفة بالقراءات الشاذة .

تلقى عليه الشيخ « البنا » علم القراءات والفقه ، والأصول ، والحديث . توفى بالقاهرة سنة ١٠٧٥ هـ[1] .

---

(١) عجائب الآثار جـ ١ ص ٨٩ ، الخطط التوفيقية جـ ١١ ص ٥٦ ، خلاصة الأثر جـ ٢ ص ٢١٠ ، الأعلام للزركلى جـ ٣ ص ١٦٤ .

٢ – الشيخ «علي بن علي الشبراملسي»[1] أبو الضياء نور الدين، فقيه شافعي تلقى علومه بالأزهر الشريف، وصنف العديد من الكتب منها:

١ – حاشية على نهاية المحتاج في فقه الشافعية.

٢ – حاشية على المواهب اللدنية للقسطلاني.

٣ – حاشية على الشمائل المحمدية.

تلقى عليه الشيخ «البنا» القراءات، والفقه، والأصول، والحديث، وكان الشيخ «البنا» ينقل عنه كثيراً في كتابه «إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر» ويقول: إنه المراد بقولي «شيخنا» عند الإطلاق، وماذلك إلا لتأثره به أكثر من غيره. توفي سنة ١٠٨٧ هـ[2].

٣ – الشيخ «علي بن محمد بن عبد الرحمن بن علي، نور الدين الأجهوري»، فقيه مالكي، ومن المبرزين في علم الحديث.

من مؤلفاته:

١ – شرح الدرر السنية في نظام السيرة النبوية.

٢ – النور الوهاج في الكلام عن الإسراء والمعراج.

٤ – مواهب الجليل في شرح مختصر خليل.

٥ – شرح منظومة العقائد في التوحيد.

٦ – شرح مختصر ابن أبي جمرة في الحديث.

وغير ذلك من المؤلفات المتعددة التي تدل على كثرة علمه وسعة اطلاعه.

---

(١) نسبة إلى «شبراملس» من محافظة الغربية.

(٢) انظر خلاصة الأثر جـ ٣ ص ١٧٤، ١٧٧، رحلة العياشي جـ ١ ص ١٤٥- ١٤٨، الأعلام للزركلي جـ ٥ ص ١٢٨ - ١٣٠.

أخذ عنه الشيخ « البنا » علم الحديث . توفى بالقاهرة سنة ١٠٦٦ ه[١] .

٤ ـ ومن أشهر شيوخه الذين تلقى عليهم بالحجاز :

الشيخ إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الشهرانى ، الشهرزورى، الكورانى من فقهاء الشافعية الذين وصلوا إلى درجة الاجتهاد .

كما كان من المبرزين فى علم الحديث . تنقل ما بين الشام ومصر والحجاز، وسكن المدينة المنورة حتى توفى بها ودفن بالبقيع سنة ١١٠١ ه ، وله العديد من المؤلفات ، قيل : إنها زادت على الثمانين منها :

١ ـ إتحاف الخلف بتحقيق مذهب السلف.

٢ ـ الأمم لإيقاظ الهمم .

٣ ـ لوامع الآل فى الأربعين العوال .

تلقى عليه الشيخ « البنا » علم الحديث ، والفقه والأصول ، كما تأثر به فى اعتناق مذهب السلف كما سيأتى فى عقيدة الشيخ (البنا)[٢] .

٥ ـ ومن شيوخه الذين تلقى عليهم علم الحديث الشيخ أحمد بن محمد بن عجيل أبو الوفا اليمنى ، الفقيه الحافظ ، حجة عصره ، وإمام الحديث فى اليمن .

رحل إليه الشيخ « البنا » وتلقى عنه علم الحديث وأخذ عنه حديث المصافحة[٣] كما أخذ عنه طريقة النقشبندية[٤] .

توفى ابن عجيل ـ رضى الله عنه ـ سنة ١٠٧٤ه[٥] .

---

(١) انظر خلاصة الأثر ج ٣ ص ١٥٧ ، والخطط التوفيقية ج ٨ ص ٣٣ ، المكتبة الأزهرية ج ٢ ص ٢٤٧ ، الأعلام الزركلى ج ٥ ص ١٦٧ ـ ١٦٨ .

(٢) راجع : البدر الطالع ج ١ ص ١١ ، سلك الدرر ج ٢ ص ٥ ، تحفة الإخوان ص ٢٧ .

رحلة العياشى ج ١ ص ٣٢٠ ، الأعلام الزركلى ج ١ ص ٢٨ .

(٣) سيأتى تخريجه عند الكلام على علم الحديث .

(٤) سيأتى الحديث عنها عند الكلام على موقفه من التصوف .

(٥) عجائب الآثار ج ١ ص ٨٩ ، الخطط التوفيقية ج ١١ ص ٥٦ ، خلاصة الأثر ج ١ ص ٣٤٦-٣٤٧ .

تلامذته

المكانة العلمية للشيخ الدمياطى - كما تقدم - جعلت الكثير من طلاب العلم يرحلون إليه ، ويأخذون عنه .

جاء فى عجائب الآثار : - أثناء الترجمة للشيخ الدمياطى .

« وذهب إلى اليمن فاجتمع بسيدى أحمد بن عجيل بيت الفقيه ، فأخذ عنه حديث المصافحة من طريق المعمرين ، وتلقن منه الذكر على طريقة النقشبندية، ولم يزل ملازما لخدمته إلى أن بلغ مبلغ الكمل من الرجال ، فأجازه وأمره بالرجوع إلى بلده والتصدى للتسليك وتلقين الذكر ، فرجع وأقام مرابطا بقرية قريبة من البحر المالح ، تسمى بعزبة البرج ، واشتغل بالله وتصدى للإرشاد والتسليك ، وقصد للزيارة والتبرك والأخذ والرواية ، وعم النفع به، لا سيما فى الطريقة النقشبندية وكثرت تلامذته ، وظهرت بركته عليهم إلى أن صاروا أئمة يقتدى بهم ويتبرك برؤيتهم [1] » .

ولو أردت أن أستقصى كل تلامذته لطال بى المقام ، وسأكتفى بذكر بعضهم فمنهم :

١ - <u>الشيخ « البديرى » :</u>

وهو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد البديرى الحسينى ، من أفاضل الشافعية أصله من دمياط ، أخذ عن كثير من علماء عصره ، منهم النور الأجهورى ، والشبراملسى والعنانى ، والشيخ أحمد بن محمد بن عبد الغنى الدمياطى ، صاحب الترجمة .

---

(١) عجائب الآثار للجبرتى جـ ١ص ٩٠ ، الخطط التوفيقية جـ١١ ص ٥٦ .

من أهم مؤلفاته :

١ — « شرح منظومة البيقونى » فى مصطلح الحديث .
٢ — « الجواهر الغوالى فى بيان الأسانيد العوالى » وهو ثبت روايته .
٣ — « المشكاة الفتحية فى شرح الشمعة المضيئة » للسيوطى فى النحو .
توفى بدمياط سنة ١١٤٠ هـ[١] .

٢ — الشيخ « أحمد الإسقاطى » :

هو أحمد بن عمر الإسقاطى ، المصرى ، الحنفى « أبو السعود » كان فقيهاً حنفيا مشاركا فى كثير من العلوم الشرعية ، ومن أخصها علم « القراءات » تلقى علم القراءات على الشيخ « الدمياطى » ، وعلى الشيخ أبى النور الدمياطى ، أحد تلامذة الشيخ « البنا » أيضاً ولذلك يذكره العلماء فى سلسلة اتصال القراءات بالشيخ « البنا » ، قال الشيخ الضباع :

قرأت هذا الكتاب المبارك وتلوت القرآن الكريم بضمنه على الأستاذ الجليل الشيخ عبد الرحمن الخطيب الشعار — رحمه الله تعالى — وأخبرنى أنه تلقاه عن خاتمة القراء المحققين شمس الملة والدين الشيخ محمد بن أحمد المتولى شيخ قراء مصر ومقارئها الأسبق ، وهو عن شيخه المحقق العمدة المدقق السيد أحمد الدرى الشهير بالتهامى وهو عن شيخ قراء مصر ومقارئها فى وقته العالم العامل الشيخ أحمد بن محمد المعروف بسلمونة . وهو عن شيخه المحقق المدقق السيد إبراهيم العبيدى ، وهو عن الأستاذ الكبير العلم الشهير سبط القطب الخضيرى الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن عمر الأجهورى . وهو عن العالم العلامة الإمام الفاضل الشيخ أحمد بن عمر الإسقاطى . وهو على البدر المنير . أبى النور الدمياطى . وهو على المؤلف تغمد الله الجميع برحمته[٢] .

---

(١) عجائب الآثار جـ ١ ص ٨٨ ، فهرس الفهارس جـ ٢ ص ١٥٤ ، الخطط التوفيقية جـ ١١ ص ٥٦ ، الأعلام للزركلى جـ ٧ ص ٢٩٥ .
(٢) مقدمة إتحاف فضلاء البشر ص ٣ ط المشهد الحسينى .

من مؤلفاته :

١ ــ تنوير الحالك على منهج السالك إلى ألفية ابن مالك فى النحو .

٢ ــ القول الجميل على شرح ابن عقيل فى النحو أيضاً .

٣ ــ حل المشكلات فى القراءات.

وله غير ذلك من المؤلفات التى أشارت إليها كتب التراجم .

توفى ــ رحمه الله تعالى ــ سنة ١١٥٩ ﻫ[١] .

٣ ــ الشيخ البليدى :

هو : محمد بن محمد بن محمد الحسينى التونسى ، المالكى . المعروف بالبليدى . كان عالما بالعربية والتفسير ، والأصول والقراءات ، أخذ عن جلة علماء عصره ، منهم :

الشيخ محمد الزرقانى ، والشيخ النفراوى ، والبقرى ، والشيخ الدمياطى.

له مؤلفات كثيرة منها :

١ ـ حاشية على تفسير البيضاوى .

٢ ـ نيل السعادات فى علم المقولات .

٣ ـ حاشية على شرح الألفية للأشمونى .

٤ ـ رساله فى دلالة العام على بعض أفراده وكان درسه فى التفسير فى الجامع الأزهر يحضره أكثر من مائتى مدرس.

توفى بالقاهرة سنة ١١٧٦ ﻫ ودفن فى تربة المجاورين [٢].

---

(١) راجع فى ترجمته : سلك الدرر ج ١ ص ١٤٩ ، فهرس الأزهرية ج ١ ص ٦١ ، ٧٣ ، الخزانة التيمورية ج ١ ص ١٩٨ ، ٢٧٩ ، معجم المؤلفين ج ٢ ص ٢٩ .

(٢) راجع فى ترجمته : سلك الدرر (١١٠/٤) عجائب الآثار (٢٥٩/١) الأعلام للزركلى (٢٩٦/٧) الفتح المبين (١٢٩/٣) أصول الفقه ـ تاريخه ورجاله ص ٥١٧ .

عقيدته ومذهبه الفقهى

لم يشر أحد ممن ترجم للشيخ « البنا » إلى عقيدته ، ولكنى أستطيع أن أرجح أنه كان سلفى العقيدة [1] لأمرين :

أولا : أنه رحل إلى الحجاز عدة مرات فى سبيل طلب العلم ، وأخذ عن علماء تلك البلاد وأكثرهم على هذا المذهب ، ومن بينهم شيخه : إبراهيم ابن حسن بن شهاب الكورانى الذى كان إماما مجتهداً من علماء الشافعية ، كما كان سلفى العقيدة ، وله فى ذلك مؤلف يسمى « إتحاف الخلف بتحقيق مذهب السلف » [2].

---

(١) وهم أهل السنة والجماعة ، وهم الذين لا يثبتون لله تعالى إلا ما أثبته لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ - فى الأحاديث الصحيحة ، كما يفردونه سبحانه فى معانى ما ثبت له من الأسماء والصفات بخواص تختلف عن الخواص التى تميز بها المخلوق عن الخالق فيما له من الأسماء والصفات ، فكل من المخلوق والخالق وإن اشترك فى اللفظ الكلى فلا اشتراك بينهما فى خواص وكيفيات الصفات التى تقوم بكل منهما ، والمفهوم الكلى لا وجود له فى الخارج ، أما الخواص فهى الموجودة فى الخارج .

كما يرون أن الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص ، كما روى عن الإمام أحمد أنه قال : « الإيمان قول وعمل ، ويزيد وينقص والبر كله من الإيمان ، والمعاصى تنقص من الايمان ، وغير ذلك من المسائل التى اختص بها أهل السنة ، مخالفين فيها سائر الفرق الأخرى .

راجع فى ذلك : الفتاوى لابن تيمية جـ ٦ ص ٢١٥ ، مناقب الإمام أحمد لابن الجوزى ص ١٥٥ ، أصول مذهب الإمام أحمد الدكتور عبد الله التركى ص ٧٨ - ٧٩ .

(٢) تقدمت ترجمته كاملة عند الحديث على شيوخ « البنا » وانظر الاعلام جـ ١ ص ٢٨ .

ثانيا : أنه تولى منصب الإفتاء فى البلد الحرام ، مكة المكرمة مدة طويلة(١).

ومنصب الإفتاء فى بلد مثل مكة المكرمة ، يؤمه جميع المسلمين من جميع أنحاء المعمورة له شأنه وخطورته ، فلولا أنه كان يعتقد صحة مذهب السلفيين ويعتنقه لما أبيح له تولى هذا المنصب .

لكل هذه القرائن والملابسات أرجح أنه ـ رحمه الله تعالى ـ كان سلفى المذهب والله أعلم .

أما مذهبه الفقهى :

فإنه كان شافعياً ، يدل على ذلك ماروته كتب التراجم والتاريخ :

جاء فى عجائب الآثار للجبرتى .

« ... الأستاذ العلامة : أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغنى الدمياطى الشافعى ، الشهير بالبنا ، خاتمة من قام بأعباء الطريقة النقشبندية بالديار المصرية ورئيس من قصد لرواية الأحاديث النبوية »(٢) .

وذكره الشيخ « عبد الله الشرقاوى » فى « طبقات الشافعية » ورقة ٢١٣ مخطوط بدار الكتب المصرية .

وفى مقدمة حاشيته على شرح جلال الدين المحلى على كتاب « الورقات » لإمام الحرمين « الجوينى » :

« .... وبعد : فهذه تقريرات شريفة ، وعبارات لطيفة ، لشيخنا علامة مصره وفريد عصره ، الشيخ « أحمد بن محمد الدمياطى » ، الشافعى مفتى بلد الله الحرام . مكة المكرمة ـــ تغمده الله بالرحمة والرضوان ، على شرح « ورقات أبى المعالى » إمام الحرمين « للشيخ » جلال الدين المحلى ، أنزل الله عليهما سحائب رحمته ، وأسكنهما بحبوحة جنته ... »(٣) .

(١) انظر حاشية الدمياطى على شرح الورقات ص ٢ ط عيسى الحلبى .
(٢) عجائب الآثار (١ / ٨٩ ـــ ٩٠) الخطط التوفيقية (١١ / ٥٦) .
(٣) حاشية الشيخ الدمياطى على شرح الورقات ص ٢ ط الخيرية :

مكانته العلمية وثناء الناس عليه

إن الآثار العلمية ، والمؤلفات المختلفة التي تركها الإمام « أحمد البنا » تدل دلالة صريحة وواضحة على سعة اطلاعه ، وعلو منزلته ، في سائر العلوم النقلية والعقلية ، يدل على ذلك ما سنذكره من نماذج عند الكلام على علومه ومؤلفاته .

جاء في الخطط التوفيقية :

« . . . ثم ارتحل إلى القاهرة فلازم الشيخ سلطان المزاحي ، والنور الشبراملسي فأخذ عنهما القراءات، وتفقه عليهما، وسمع عليهما الحديث ، وعلى النور الأجهوري والشمس الشوبري ، والشهاب القليوبي ، والشمس البابلي ، والبرهان الميموني ، وجماعة آخرين واشتغل بالفنون وبلغ من الدقة والتحقيق غاية قل أن يدركها أحد من أمثاله ، ثم ارتحل إلى الحجاز فأخذ الحديث عن البرهان الكوراني ، ورجع إلى « دمياط » وصنف كتاباً في القراءات سماه « إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر » أبان فيه عن سعة اطلاعه وزيادة اقتداره ، حتى كان الشيخ « أبو النصر المنزلي » يشهد بأنه أدق من « ابن قاسم العبادي » [1] .

---

(١) هو : أحمد بن قاسم الصباغ العبادي ، ثم المصري ، الشافعي الأزهري ، شهاب الدين ، من أفاضل العلماء ، من مؤلفاته : حاشية على جمع الجوامع ، تسمى « الآيات البينات » وله شرح على كتاب « الورقات » لايزال مخطوطاً . . . توفي بمكة سنة ٩٩٢ هـ ، وفي الشذرات : أنه توفي بالمدينة عائداً من الحج سنة ٩٩٤ هـ ، (شذرات الذهب ٤٣٤/٨) الخطط التوفيقية ٥٦/١١ ، الأعلام الزركلي ١٨٩/١ .

ثم قال :

« . . . وذهب إلى اليمن فاجتمع بسيدى « أحمد بن عجيل » ببيت الفقيه فأخذ عنه حديث المصافحة من طريق المعمرين ، وتلقن منه الذكر على طريقة « النقشبندية » ولم يزل ملازماً لخدمته إلى أن بلغ مبلغ الكمل من الرجال ، فأجازه ، وأمره بالرجوع إلى بلده والتصدى للتسليك ، وتلقين الذكر ، فرجع وأقام مرابطاً بقرية قريبة من البحر المالح تسمى « بعزبة البرج » واشتغل بالله ، وتصدى للإرشاد والتسليك وقصد للزيارة والتبرك والأخذ والرواية ، وعم النفع به لاسيما فى الطريقة النقشبندية ، وكثرت تلامذته ، وظهرت بركته عليهم ، إلى أن صاروا أئمة يقتدى بهم ، ويتبرك برؤيتهم ، ولم يزل فى إقبال على الله تعالى ، إلى أن ارتحل إلى الديار الحجازية ، فحج ورجع إلى المدينة المنورة فأدركته المنية بعد ارتحال الحج بثلاثة أيام ، فى المحرم سنة سبع عشرة ومائة وألف ودفن بالبقيع مساء ، رحمه الله تعالى [1].

وفى مقدمة حاشيته على « شرح الورقات » يقول ناسخ الكتاب ، ولعله أحد تلامذته . . وبعد : فهذه تقريرات شريفة وعبارات لطيفة لشيخنا علامة مصره ، وفريد عصره : الشيخ أحمد بن محمد الدمياطى ، الشافعى ، مفتى بلد الله الحرام ، مكة المكرمة ، تغمده الله بالرحمة والرضوان على شرح « ورقات » أبى المعالى إمام الحرمين للشيخ « جلال الدين المحلى » أنزل الله عليهما سحائب رحمته ، وأسكنهما بحبوحة جنته ، جردتها بأمره من خطه بهامش نسخته ، حين قراءته الشرح المذكور لجمع من الطلبة بالمسجد الحرام . . . » [2].

---

(١) الخطط (٥٦/١١ - ٥٧) وانظر : عجائب الآثار الجبرتى (٨٩/١-٩٠).

(٢) حاشية الدمياطى على شرح الورقات ص ٢ ط عيسى الحلبى .

فهذه النصوص وغيرها كثير تدل على سعة اطلاع الشيخ « البنا » وعلو منزلته ، وأنه نال حب العلماء ، وتقديرهم له وبخاصة حينما جلس فى بلده يعلم النـاس العلم ويعظهم ويجلس معهم فى خطراتهم الصوفية ، على طريقة النقشبندية وبذلك يكون قد جمع بين العلم والعمل ، وهو أسمى ما يدعو إليه الإسلام ، ويحث عليه .

الشيخ الدمياطي والتصوف

تمهيـــد :

إن الغاية التي أرادها الله عز وجل من عباده جاءت واضحة فى قول الله تعالى : (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ، ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون ، إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين)[1] .

هكذا يبين الله سبحانه وتعالى الغاية التي من أجلها خلق الخلق فى هذه الحياة ، إنها توحيد الله تعالى ، والإقرار بربوبيته ، إنها الطاعة المطلقة ، والإذعان التام لمنهج الله تعالى.

وبناء على هذا التفسير الشامل لمعنى « العبادة » يتضح أن الإسلام يريد أن يجعل الحياة كلها عبادة .

روى أن ناساً قالوا : يا رسول الله : ذهب أهل الدثور بالأجور ، يصلون كما نصلى ويصومون كما نصوم ويتصدقون بفضول أموالهم .

قال : « أو ليس قد جعل الله لكم ما تصدقون به ؟ إن بكل تسبيحة صدقة وبكل تكبيرة صدقة وبكل تحميدة صدقة، وكل تهليلة صدقة، وأمر بالمعروف صدقة ونهى عن المنكر صدقة ، وفى بضع أحدكم صدقة.قالوا : يا رسول الله : أيأتى أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟ قال : أرأيتم لو وضعها فى حرام أ كان عليه وزر ، فكذلك إذا وضعها فى الحلال كان له أجر »[2] .

ولقد كان الرسول - ﷺ - المثل الأعلى فى العبودية الخالصة لله سبحانه

---

(١) سورة الذاريات الآيات (٥٦ - ٥٨) .

(٢) رواه الإمام مسلم .

وتعالى ، لقد حققها فى حياته كلها ، فى صلاته ، فى صومه ، فى حجه ، فى أكله وشربه ، فى لباسه، فى نومه وفى يقظته،فى حياته بل وفى موته مصداقاً لقوله تعالى :

(قل إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين ◦ لاشريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين)(1) .

وعلى هذا المنهاج سار صحابة رسول الله ـ ﷺ ـ والتابعون من بعدهم وكذلك الصوفية .

يقول الإمام أبو القاسم القشيرى : « إن المسلمين بعد رسول الله ـ ﷺ لم يتسم أفاضلهم فى عصرهم بتسمية (علم) سوى صحبة رسول الله ـ ﷺ ـ إذ لا فضيلة فوقها ، فقيل لهم : الصحابة ، ولما أدركهم أهل العصر الثانى سمى من صحب الصحابة التابعين ، ورأوا ذلك أشرف نسبة ، ثم قيل لمن بعدهم ممن له عناية بأمر الدين:الزهاد والعباد ، ثم ظهرت البدع وحصل التداعى بين الفرق، فكل فريق ادعوا أن فيهم زهاداً ، فانفرد خواص أهل السنة المراعون أنفاسهم مع الله تعالى، الحافظون قلوبهم عن طوارق الغفلة باسم (التصوف) واشتهر هذا الاسم لهؤلاء الأكابر قبل مائتين من الهجرة(2).

ومن هنا كثر الحديث عن التصوف ، وعن حقيقة هذا اللفظ من حيث اللغة العربية ومقاييسها الاصطلاحية .

فيرى بعض الذين يتكلمون فى أصل اشتقاق هذه الكلمة أنها مأخوذة من « دار الصفة ، وهى الصومعة التى كان يأوى إليها جماعة من فقراء المسلمين

---

(1) سورة الانعام : ١٦٢ - ١٦٣ .

(2) التصوف الإسلامى للشيخ عرجون ٦٣ ، ٦٤ .

للاعتكاف والعبادة . وكان الناس يدفعون إليهم ما يتصدقون به عليهم من الطعام والمال الذى يساعدهم على هذا الانقطاع ، وكانو لا يفكرون فى السعى على العيش ، ولا الكد فى طلب الرزق ، ما دام ذلك كله ميسوراً لهم مبذولا لديهم .

وقد استراحوا إلى هذا الصنيع الذى يبعد بهم عن صراع العيش وصخب الحياة وضوضاء الناس وسفاسف الدنيا ، ظنا منهم أن فى هذا الانقطاع عن الناس اتصالا بالله وقرباً منه،وأن القلب يمتلىء بهعلى قدر خلوه من التكالب على المادة والحرص على العيش والاشتغال بالرزق .

وهذه الجماعة هى التى طاردها عمر - رضى الله عنه - وعنفها على هذا التواكل ، وأمرها أن تهجر المكان فلا تأوى إليه ولا تعتكف فيه ، ثم قال لهم كلمته المشهورة : « لا يقعدن أحدكم عن طلب الرزق ، وهو يقول: اللهم ارزقنى وقد علم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة » .

والإسلام لا يكره صفاء النفس ونقاء الروح ، والتطلع إلى فضاء الله الواسع وملكه الذى لا يتناهى ، وخلقه العجيب وصنعه البديع وكونه الساحر ، لأن فى ذلك كله زيادة إيمان به واعتقاد فيه وخوف منه واستجابة لأمره ، وهى أقصى ما تتطلع إليه نفس خاشعة وروح صادقة وقلب أواب ، وليس لعبادة الله معنى وراء ذلك ، وهى تنتهى بالإنسان إلى أن يؤمن أنه ذرة من خلقه وومضة من برقه وأثر من آثار صنعه الذى أتقن كل شىء .

وهذا الصفاء النفسى والنقاء الروحى والسمو للأهداف ، والبعد عن السفاسف والترامى على عتبات خالق الخلق ومدبر الرزق الذى يساعد عليه التجرد من الدنيا ، والاحتقار لحطامها ومتاعها الزائل ، إنما يكون بخشونة الإنسان ورضاه بالقليل ، وزهده فيما لا يملك وترفعه عن الشهوات واعتزاله لمجالس الناس .

وبخاصة إذا كانوا من هؤلاء الذين قست قلوبهم وجمدت أفئدتهم وتبدلت ضمائرهم واستولت القسوة على نفوسهم وبعدت المسافة بينهم وبين الله بسبب طغيان الشيطان عليهم واستبداده بهم وغروره لهم[1].

(١) من معين الإسلام للدكتور إبراهيم أبو الخشب ص ٦٠ ، وانظر مختصر إحياء علوم الدين للإمام الغزالى تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل ص ٧ - ١٠ .

التصوف والالتزام بالشريعة

إن التصوف الحقيق إنما يعنى ـ وبالدرجة الأولى ـ التمسك والإلتزام بالشريعة الإسلامية .

قال الإمام الغزالى :

إن الطريق إلى ذلك إنما هو تقديم المجاهدة ومحو الصفات المذمومة وقطع العلائق كلها ، والإقبال بكنه الهمة على الله تعالى ، ومهما حصل ذلك كان الله هو المتولى لقلب عبده ، والمتكفل له بتنويره بأنوار العلم .

وإذا تولى الله أمر القلب فاضت عليه الرحمة وأشرق النور فى القلب وانشرح الصدر وانكشف له سر الملكوت وانقشع عن وجه القلب حجاب الغرة بلطف الرحمة ، وتلألأت فيه حقائق الأمور الإلهية ، فليس على العبد إلا الاستعداد بالتصفية المجردة، وإحضار الهمة مع الإرادة الصادقة، والتعطش التام والترصد بدوام الانتظار لما يفتحه الله تعالى من الرحمة .

وعن هذا الطريق يقول ابن خلدون :

وقد كان الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ على مثل هذه المجاهدة وكان حظهم من الكرامات أوفر الحظوظ لكنهم لم يقع لهم بها عناية .

وفى فضائل « أبى بكر » و « عمر » و « عثمان » و « على » رضى الله عنهم كثير منها ، وتبعهم فى ذلك أهل الطريقة ممن اشتملت رسالة « القشيرى » ، على ذكرهم ومن تبع طريقهم .

هذا فيما يتعلق بالطريق . . .

أما فيما يتعلق بالموضوع والشعور والأحوال، فإن الصوفيةعلى وجه العموم

نبهوا فى صورة حاسمة إلى وجوب الالتزام بالشريعة .

يقول أبو الحسن الشاذلى رضى الله عنه : « من دعا إلى الله تعالى بغير ما دعا به رسول الله - ﷺ - فهو بدعى » .

ويقول : « إذا لم يواظب الفقير على حضور الصلوات الخمس فى الجماعة فلا تعبأ به » .

ومن أجمل كلماته فى هذا قوله :

« ما ثم كرامة أعظم من كرامة الإيمان ، ومتابعة السنة ، فمن أعطيهما وجعل يشتاق إلى غيرهما ، فهو عبد مفتر كذاب ، أو ذو خطأ فى العلم والعمل بالصواب ، كمن أكرم بشهود الملك على نعت الرضا ، فجعل يشتاق إلى سياسة الدواب ، وخلع الرضا » .

وكل الصوفية ينهجون هذا المنهج ، ومن هؤلاء مثلا : « أبو زيد البسطامى » الذى يقول فى قوة حاسمة وفى منطق صادق :

« لو نظرتم إلى رجل أعطى من الكرامات حتى يرتقى فى الهواء : فلا تغتروا به حتى تنظروا كيف تجدونه عند الأمر والنهى وحفظ الحدود وأداء الشريعة » .

وقد تحدث الإمام « الجنيد » أكثر من مرة ، فيما يتعلق بالصلة بين التصوف والشريعة ، ومما قاله فى ذلك :

« الطرق كلها مسدودة على الخلق ، إلا على من اقتفى أثر الرسول - ﷺ - واتبع سنته ولزم طريقته » .

وقال أيضاً :

« من لم يحفظ القرآن ولم يكتب الحديث ، لا يقتدى به فى هذا الأمر لأن علمنا هذا مقيد بأصول الكتاب والسنة » .

ولقد كان الإمام الغزالى فى سلوكه وفى قوله وفى حياته الخاصة والعامة يلتزم الشريعة ويقول : إن المحققين قالوا :

« لو رأيت إنساناً يطير فى الهواء ، ويمشى على الماء وهو يتعاطى أمراً يخالف الشرع ، فاعلم أنه شيطان » .

والواقع ، أن المثل الأعلى للصوفية على بكرة أبيهم إنما هو رسول الله ﷺ وهم يحاولون باستمرار أن ينهجوا نهجه ، وأن يسيروا على منواله فهو إمامهم الأسمى فى كل ما يأتون ، وما يدعون ، وهم يتابعونه مهتدين فى ذلك بقول الله سبحانه وتعالى : (لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً)[1] .

---

(١) سورة الأحزاب آية (٢١) وانظر مقدمة « المنقذ من الضلال » للإمام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود .

الطريقة التى اختارها الشيخ « البنا »

يذكر المؤرخون أن الشيخ البنا ـ بعد أن طوف فى البلاد لطلب العلم والأخذ من الشيوخ ـ استقر به المقام فى بلدته يعلم الناس، ويفقههم فى الدين، كما كانت له أوقات خاصة ، وخلوات لذكر الله تعالى والتصفية الروحية .

قال الجبرتى(١) :

« وذهب إلى اليمن فاجتمع بسيدى أحمد بن عجيل ببيت الفقيه فأخذ عنه حديث المصافحة ، من طريق المعمرين ، وتلقن منه الذكر على طريقة النقشبندية(٢) . ولم يزل ملازما لخدمته إلى أن بلغ مبلغ الكمل من الرجال ، فأجازه وأمره بالرجوع إلى بلده والتصدى للتسليك وتلقين الذكر ، فرجع وأقام مرابطاً بقرية قريبة من البحر المالح تسمى بعزبة « البرج » واشتغل بالله وتصدى للإرشاد والتسليك وقصد الزيارة والتبرك ، والأخذ والرواية وعم النفع به ، لا سيما فى الطريقة النقشبندية « أ . هـ » .

لماذا اختار الشيخ « البنا » هذه الطريقة ؟

مما لا شك فيه أن الإمام « البنا » كان يقصد بسلوك هذه الطريقة أن يجمع بين العلم والعمل . وهى مرتبة عظيمة حث الإسلام عليها ، وبين الرسول ﷺ أن العلم والعمل قرينان لا ينفك أحدهما عن الآخر.

---

(١) عجائب الآثار جـ ١ ص ٨٩ ، وانظر الخطط التوفيقية جـ ١١ ص ٥٦ .

(٢) وهى الطريقة التى تنسب إلى الشيخ بهاء الدين محمد بن محمد البخارى ، المعروف بشاه نقشبند . المولود سنة ٦١٨ هـ بقرية من قرى بخارى والمتوفى سنة ٧٩١هـ ، وهى منتشرة فى أواسط آسيا وبلاد فارس والهند. (التصوف الإسلامى: تاريخه ومدارسه وطبيعته وأثره ـ أحمد توفيق عياد ص ٢٩٧ - ٢٩٨ ط . الأنجلو المصرية .

قال ﷺ : « تعلموا ما شئتم أن تعلموا ، فلن ينفعكم الله حتى تعملوا بما تعلمون[1] » .

وكأن الشيخ « البنا » نظر فى أصول هذه الطريقة فوجدها من أعدل الطرق وأسهلها على المريد للوصول إلى درجات التوحيد، فهى طريقة الصحابة على أصلها لم تزد ولم تنقص ، وهى عبارة عن دوام العبودية ، ظاهراً وباطناً، مع كمال الالتزام للسنة والعزيمة وتمام الاجتناب عن البدعة والرخصة ، فى جميع الحركات والسكنات ، فى العادات والعبادات والمعاملات[2] .

وبذلك يكون الشيخ الدمياطى قد جمع بين فضيلتى العلم والعمل ، وبين الشريعة والحقيقة كما يقولون .

---

(١) رواه ابن عدى فى الكامل ، والخطيب فى التاريخ (الفتح الكبير جـ ٢ ص٣١) .

(٢) انظر التصوف الإسلامى ـ أحمد توفيق عياد ص ٢٩٨ .

أهم أعماله ووظائفه

إن الشيخ « الدمياطى » بعد أن رحل فى طلب العلم عدة رحلات ـ كما سبق أن بينا ـ وتلقى على علماء عصره ، سواء فى مصر ، أو فى الحجاز ، أو فى اليمن ، وبلغ من الدقة والتحقيق مبلغ الكمل من الرجال ـ كما قال الجبرتى[1] ـ بدأ ينقطع لنشر العلم ، وإرشاد الناس إلى دين الله تعالى .

ونستطيع أن نحصر أعماله ووظائفه ـ على وجه العموم ـ فى اثنتين :

الأولى : التدريس .

الثانية : الفتوى .

الوظيفة الأولى : التدريس :

تذكر كتب التراجم أن الشيخ « البنا » بعد أن التقى بشيخه « ابن عجيل » باليمن وظل ملازماً له يتلقى عليه العلوم المختلفة ، وبخاصة علم الحديث ، أمره بالرجوع إلى بلده لينفع الناس هناك ، ويستفيد منه العامة والخاصة .

فرجع إلى « دمياط » وأقام بقرية قريبة من البحر المالح تسمى « عزبة البرج[2] » فاشتغل بالتدريس ، وإقراء القراءات ، وتلقين الذكر على طريقة

---

(١) عجائب الآثار جـ ١ ص ٩٠ .

(٢) أصلها من توابع ناحية شطوط دمياط ، ثم فصلت عنها من الوجهة الإدارية فى سنة ١٨٧٢ م وفى سنة ١٩٣٦ م ، صدر قرار بفصلها من الشطوط من الوجهة المالية أيضاً وبذلك أصبحت « عزبة البرج » ناحية قائمة بذاتها . وسميت بهذا الاسم نسبة إلى قلعة كانت هناك ، أنشئت فى زمن حكم محمد على باشا عرفت باسم البرج ، ولا تزال آثار هذه القلعة إلى اليوم فى الجهة الجنوبية من سكن « عزبة البرج » وهى تابعة لمركز فارسكور . (القاموس الجغرافى لمحمد رمزى ص ٢٤٩ =

النقشبندية ، فانتفع الناس به ، ورحلوا إليه من جميع البلدان ، يأخذون عنه العلم ، ويتلقون عليه أصول الطريقة ، حتى كثرت تلامذته ، وظهرت بركته عليهم ، إلى أن صاروا أئمة يقتدى بهم ، ويتبرك برؤيتهم[1] .

الوظيفة الثانية الفتوى :

من أهم الأعمال والوظائف التى تولاها الشيخ « البنا » : الفتوى ، وللفتوى فى الإسلام مكانة خاصة .

قال الإمام ابن قيم الجوزية : عن المفتين :

« إنهم فقهاء الإسلام ، ومن دارت الفتيا على أقوالهم بين الأنام ، الذين خصوا باستنباط الأحكام ، وعنوا بضبط قواعد الحلال والحرام ، فهم فى الأرض بمنزلة النجوم فى السماء ، بهم يهتدى الحيران فى الظلماء[2] .

ثم قال : وإذا كان منصب التوقيع عن الملوك بالمحل الذى لا ينكر فضله ولا يجهل قدره ، وهو من أعلى المراتب السنيات ، فكيف بمنصب التوقيع عن رب الأرض والسموات ؟ فحقيق بمن أقيم فى هذا المنصب أن يعد له عدته ، وأن يتأهب له أهبته ، وأن يعلم قدر المقام الذى أقيم فيه ، ولا يكون فى صدره حرج من قول الحق والصدع به ، فإن الله ناصره وهاديه ، كيف وهو المنصب الذى تولاه بنفسه رب الأرباب ، فقال تعالى :

= الجزء الأول من القسم الثانى ط . دار الكتب المصرية سنة ١٩٤٤م . وحدثنى أحد علماء دمياط أن هذه القرية تابعة لمركز دمياط مباشرة أمام رأس البر من جهة النيل المقابلة ، وأنها سميت بذلك لوجود برج لمراقبة السفن فى هذه المنطقة .

(١) عجائب الآثار جـ ١ ص ٩٠ ، الخطط التوفيقية جـ ١١ ص ٥٦ .

(٢) إعلام الموقعين جـ ١ ص ٩ ط . الكليات الأزهرية .

(ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب)(١) .
وكفى بما تولاه الله بنفسه شرفاً وجلالة إذ يقول في كتابه :
(يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة)(٢) .
وليعلم المفتي عمن ينوب في فتواه ، وليوقن أنه مسؤول غداً وموقوف بين يدى الله »(٣) .

وقد حذر النبي ﷺ من الإفتاء بغير علم ، وبين أن الذى يفتي بغير علم عليه وزر كبير .

روى ابن عساكر عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « من أفتى بغير علم لعنته ملائكة السماء والأرض »(٤) .

قال الإمام أحمد بن حنبل ، في رواية ابنه صالح عنه : ينبغي للرجل إذا حمل نفسه على الفتيا أن يكون عالماً بوجوه القرآن ، عالماً بالأسانيد الصحيحة عالماً بالسنن ، وإنما جاء خلاف من خالف لقلة معرفتهم بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقلة معرفتهم بصحيحها من سقيمها .

وقال في رواية ابنه عبد الله : إذا كان عند الرجل الكتب المصنفة فيها قول رسول الله ﷺ - واختلاف الصحابة والتابعين فلا يجوز أن يعمل بما شاء ويتخير فيقضي به ويعمل به حتى يسأل أهل العلم ما يؤخذ به فيكون يعمل على أمر صحيح .

وقال في رواية أبي الحارث : لايجوز الإفتاء إلا لرجل عالم بالكتاب والسنة .

---

(١) سورة النساء الآية: ١٢٧ .
(٢) سورة النساء الآية : ١٧٦ .
(٣) إعلام الموقعين ج ١ ص ١٠ — ١١ ط . الكليات الأزهرية .
(٤) الفتح الكبير ج ٣ ص ١٦٧ .

وقال فى رواية حنبل : ينبغى لمن أفتى أن يكون عالماً بقول من تقدم ، وإلا فلا يفتى[1]

وتذكر كتب التراجم أن الشيخ « البنا » تولى التدريس والإفتاء فى مكة المكرمة[2] وهو عمل له خطورته ومكانته ، وبخاصة فى بلد الله الحرام ،

وقد عرف الشيخ « البنا » مكانة هذا العمل فأعد له عدته ، وحصل من العلوم والمعارف مايجعله أهلا لذلك ، وإلا لما تولاه .

ولذلك نراه يهتم بمسألة صفات المفتى فى تعليقاته على شرح « الورقات » فيقول :

« والمجتهد والمفتى واحد ، كما يعلم مما يأتى . قال فى مختصر الأنوار : لايجوز للمفتى أن يتساهل فى الفتوى ، ومن عرف بذلك لايجوز أن يستفتى ، والتساهل يكون بأن لا يتثبت ، ويشرع فى الفتوى قبل استيفاء الفكر والنظر وقد يكون بأن تحمله أغراض فاسدة على تتبع الحيل المحرمة والمكروهة ، والتمسك بالشبه والترخيص لمن يروم نفعه ، والتعسير لمن يروم ضره .

قال المحاسبى : يسأل المفتى يوم القيامة عن ثلاث : هل أفتى عن علم أولا ؟ وهل نصح فى الفتوى أولا ؟ وهل أخلص فيها لله أولا ؟ ، والله أعلم[3] اهـ .

فقد أبان الشيخ « الدمياطى » بهذا الكلام عن تقديره لخطورة هذه الوظيفة ، وأنه ينبغى على العالم أن يحصل من العلوم مايجعله أهلا لها بجانب إخلاصه لله تعالى ، ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم .

---

(١) إعلام الموقعين جـ ١ ص ٤٤ — ٤٥ .
(٢) انظر حاشية الدمياطى على شرح الورقات ص ٢ ط . الحلبى .
(٣) حاشية الدمياطى على شرح الورقات ص ٧ ط . الحلبى .

علومه ومؤلفاته

رجل كالإمام « البنا » طاف فى كثير من بلاد المسلمين ، وتنقل بين علمائها ، يتلقى عليهم ، ويرحل ويترك وطنه الصغير ، « دمياط » ثم يرحل عن وطنه الكبير « مصر » إلى الحجاز ، المرة تلو المرة ، ثم إلى اليمن .... كل ذلك فى سبيل الوصول إلى العلم والمعرفة لابد وأن يكون قد حصل كثيراً من العلوم والمعارف .

ومهما كتبنا عنه ـ فى هذا البحث ـ حول هذا الموضوع فلن نوفيه حقه .

قال الجبرتى :

« أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغنى الدمياطى ، الشافعى الشهير بالبنا ، خاتمة من قام بأعباء الطريقة النقشبندية بالديار المصرية ، ورئيس من قصد لرواية الأحاديث النبوية ... ولد بدمياط فنشأ بها ، وحفظ القرآن واشتغل بالعلوم على علماء عصره ، ثم ارتحل إلى القاهرة فلازم الشيخ سلطان المزاحى ، والنور الشبراملسى فأخذ عنهما القراءات ، وتفقه عليهما ، وسمع عليهما الحديث وعلى النور الأجهورى ، والشمس الشوبرى ، والشهاب القليوبى ، والشمس البابلى ، والبرهان الميمونى ، وجماعة آخرين ، واشتغل بالفنون ، وبلغ من الدقة والتحقيق غاية قل أن يدركها أحد من أمثاله ، ثم ارتحل إلى الحجاز فأخذ الحديث عن البرهان الكورانى ، ورجع إلى « دمياط » وصنف كتاباً فى القراءات سماه « إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر » أبان فيه عن سعة اطلاعه وزيادة اقتداره حتى كان الشيخ أبو النصر المنزلى يشهد بأنه أدق من ابن قاسم العبادى .. »[1] ا . هـ .

وإذا كانت هذه حاله ـ كما يقول المؤرخون ـ فيجب أن ننقل هنا شيئاً عما كتبه هو فى بعض العلوم ، وبصفة خاصة فى الأصول حتى تظهر شخصية هذا العالم الجليل لدى القارىء لسيرته .

(١) عجائب الآثار الجبرتى ج ١ ص ٨٩ .

١ ـــ علم القراءات

من أهم العلوم التى برز فيها الشيخ « الدمياطى » علم القراءات[١] .

وليس غريباً أن يبدأ الشيخ « الدمياطى » البداية الصحيحة التى ينبغى على كل عالم أن يبدأ بها ، وهى العناية بالقرآن الكريم ، وما يتعلق به من الحفظ والتجويد ، وتعلم طرق رواياته وقراءاته لأنه منطلق الهداية ، ومصدر التشريع الأول، إنه حبل الله المتين ، ونوره المبين ، والصراط المستقيم ، وهو الذى لا تزيغ به الأهواء، ولا تتشعب معه الآراء ، ولا يشبع منه العلماء ، ولا يمله الأتقياء .. من قال به صدق ومن حكم به عدل ، ومن عمل به أجر .. كما جاء فى الحديث الشريف[٢] .

مؤلفاته فى القراءات :

لم أطلع ـ فيما قرأت ـ على مؤلفات للشيخ الدمياطى فى القراءات ، سوى كتابه « إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر »[٣] .

---

(١) وهو عبارة عن العلم بكيفية أداء كلمات القرآن ، واختلافها منسوبة لناقلها ، فهى تلك الوجوه اللغوية والصوتية ، التى أباح الله بها قراءة القرآن تيسيرا وتخفيفاً على العباد ـــ كما جاء فى الحديث الشريف الذى رواه الترمذى « إن القرآن أنزل على سبعة أحرف » .

انظر تحفة الأحوذى ج ٨ ص ٢٦٣ ـــ ٢٦٤) ط . السلفية ، منجد المقرئين لابن الجزرى ص ٦١ ط . القاهرة بتحقيق الدكتور عبد الحى الفرماوى ـــ القراءات أحكامها ومصدرها الدكتور شعبان محمد إسماعيل ص ٢٢ ط . رابطة العالم الإسلامى .

(٢) أخرجه الترمذى ، باب : فضائل القرآن ، والدارمى (٤٣٥/٢) ط . دار الفكر ـ بيروت .

(٣) طبع عدة طبعات ، بمكتبة الحلبى ، والمشهد الحسينى ، ولى عليه تعليقات وتحقيقات ستظهر إن شاء الله تعالى ـــ قريباً .

وكان ـ رحمه الله تعالى ـ يسميه « منتهى الأمانى والمسرات فى علوم القراءات » .

ويعتبر هذا الكتاب فريداً فى نوعه حيث جمع شتات علم « القراءات » فى مكان واحد فلا يحتاج القارىء بعد قراءته إلى كتاب آخر ، ويتمثل ذلك فى الأمور الآتية :

أولا : ذكر المؤلف فى المقدمة عدة أشياء مهمة ، عرف القراءات وأقسامها المختلفة ، وأشار إلى علماء القراءات ، وهم الأئمة الأربعة عشر ورواتهم وطرقهم وكيف وصلت هذه القراءات إليهم .

ثم أعقب ذلك بالحديث عن الرسم العثمانى ، وبين أنه لا بد من كتابة المصاحف على الرسم العثمانى ، وألم بأحكام الرسم فى عجالة سريعة .

ثم تحدث عن آداب القرآن الكريم ، وما ينبغى على قارىء القرآن والقراءات ، ونقل موقف الإسلام وتحذيره من نسيان القرآن بعد حفظه . وكيف يستطيع طالب العلم جمع القراءات، وكيف كان السلف الصالح يجمعون القراءات .

ثانياً : نراه لا يترك شيئاً يحتاج إليه القارىء ، سواء كان من جهة القراءات أو من أى جهة أخرى ، كالحكم الفقهى مثلا : فنراه فى أول « باب الاستعاذة » قبل أن يتكلم على كيفيتها وأوجهها يتكلم عنها من جهة حكمها شرعاً فيقول : « هى مستحبة عند الأكثر وقيل : واجبة ، وبه قال الثورى وعطاء لظاهر الآية ، وقال بعضهم : موضع الخلاف إنما هو فى الصلاة خاصة ، أما فى غيرها فسنة قطعا ، وعلى الأول هى سنة عين لا سنة كفاية ، فلو قرأ جماعة شرع لكل واحد الاستعاذة[1] .

---

(1) راجع ص ١٩ الطبعة الأولى .

ثالثاً : يهتم المؤلف بتوجيه القراءات توجيهاً لغوياً ونحويا يجعل القارىء يصل إلى المقصود من أيسر الطرق وبعبارة سهلة واضحة .

رابعاً : فى نهاية كل سورة يذكر اختلاف المصاحف العثمانية فى الكلمات التى وقع فيها خلاف فبين كيفية رسمها فى كل مصحف على حدة .

ثم يتبع ذلك ببيان المقطوع والموصول ، وهاء التأنيث وياءات الإضافة ، وياءات الزوائد .

وهكذا يخرج القارىء من السورة غير محتاج إلى مراجعة أى كتاب آخر فيما يتعلق بقراءات القرآن وكيفية رسمه وكتابته .

سنده فى القراءة

إن سند الإمام «البنا» فى القراءة يتصل بالإمام ابن الجزرى، كما يتصل - تبعاً لذلك - برسول الله - ﷺ - اتصالا صحيحاً ، مما يؤكد صحة روايته وتلقيه للقراءات على طرق صحيحة .

قال فى الإتحاف :

« قرأت القرآن المعظم من أوله إلى آخره بالقراءات العشر ، بمضمون « طيبة النشر » المذكور ، بعد حفظها على علامة العصر والأوان ، الذى لم يسمح بنظيره ما تقدم من الدهور والأزمان « أبى الضياء النور على الشبراملسى » بمصر المحروسة ، وقرأ شيخنا المذكور على شيخ القراء بزمانه الشيخ « عبد الرحمن اليمنى » وقرأ اليمنى على والده الشيخ « شحاذة اليمنى » وعلى « الشهاب أحمد بن عبد الحق السنباطى » .

وقرأ «السنباطى» على « الشيخ شحاذة » المذكور . وقرأ « الشيخ شحاذة » على « الشيخ أبى النصر الطبلاوى ».

وقرأ الطبلاوى على شيخ الإسلام « زكريا الأنصارى » .

وقرأ شيخ الإسلام على الشيخين : « البرهان القلقيلى » و « الرضوان أبى النعيم العقبى » .

وقرأ كل منهما على إمام القراء والمحدثين ، محرر الروايات والطرق ، أبى الخير « محمد بن محمد بن محمد بن على بن يوسف الجزرى » بأسانيده المذكورة فى نشره »(1) .

أما الإمام ابن الجزرى ، فقد ذكر الكتب والطرق التى روى بها القراءات ؛ حتى أوصلها إلى سيدنا رسول الله - ﷺ - والتى يعسر نقلها هنا

---

(1) الإتحاف ص ٩ طبعة المشهد الحسينى .

لكثرتها ، ولكنا نكتفي بنقل جزء منها لنستدل به على صحة ما قلناه ، ثم نحيل القارىء إلى مراجعه الأصيلة .

قال الإمام ابن الجزرى :

« فهذا ما تيسر من أسانيدنا بالقراءات العشر ، من الطرق المذكورة ، التي أشرنا إليها ، وجملة ما تحرر عنهم من الطرق بالتقريب نحو ألف طريق ، وهي أصح ما يوجد اليوم في الدنيا ، وأعلاه ، إلا من ثبت عندنا أو عند من تقدمنا من أئمتنا عدالته ، وتحقق لقيه لمن أخذ عنه ، وصحت معاصرته ؛ وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم » [1] .

ثم قال :

« وأعلى ما وقع لنا باتصال تلاوة القرآن على شرط الصحيح ، عند أئمة هذا الشأن أن بيني وبين النبي ـ ﷺ ـ أربعة عشر رجلا ، وذلك في قراءة « عاصم » من رواية « حفص » وقراءة يعقوب « من رواية » رويس « وقراءة « ابن عامر » من رواية « ابن ذكوان » .

ويقع لنا من هذه الرواية ثلاثة عشر رجلا ، لثبوت قراءة « ابن عامر » على « أبي الدرداء » ـ رضى الله عنه .

وكذلك يقع لنا في رواية « حفص » من طريق « الهاشمي » عن « الأشناني » ومن طرق « هبيرة » عن « حفص » متصلا ، وهو من كفاية « سبط الخياط » .

وهذه أسانيد لا يوجد اليوم أعلى منها ، ولقد وقع لنا في بعضها المساواة والمصافحة للإمام أبي القاسم الشاطبي ـ رحمه الله ـ ولبعض شيوخه ، كما بينت ذلك في غير هذا الموضع .

---

(١) النشر (١/١٩٢ــ١٩٣) طبعة المكتبة التجارية .

ووقع لى بعض القرآن ـ كذلك ـ وأعلى من ذلك ، فوقعت لى سورة « الصف » مسلسلة إلى النبى ـ ﷺ ـ بثلاثة عشر رجلا ثقات ، وسورة « الكوثر » مسندة بأحد عشر رجلا ، وهذا أعلى ما يكون من جهة القرآن[1] .

فيستفاد من مجموع ذلك أن قراءة الإمام « البنا » متصلة السند برسول الله صلى الله عليه وسلم .

(1) المصدر السابق ص ١٩٣ — ١٩٤ .

٢ ـ الحديث الشريف

العلم الثانى ، الذى أعطاه « البنا » أولوية خاصة بالتلقى ورحل من أجله :
« علم الحديث » لأن حديث رسول الله ـ ﷺ ـ هو المصدر الثانى للتشريع ، وهو المفسر للقرآن الكريم . والمبين لما جاء فيه مجملا ، والمقيد للمطلق ، والمخصص للعام وغير ذلك .

وبالجملة : فإن الحاجة إلى السنة النبوية الشريفة ، والعمل بما تشرعه من أحكام سواء جاء بها القرآن أو سكت عنها ، كل ذلك أصبح أمراً ضرورياً لا غنى لمسلم عنه .

فحاجتنا إلى السنة كحاجتنا إلى القرآن الكريم ، وهذا ما بينه الرسول ـ صلى الله عليه وسلم فى قوله :

« تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله تعالى وسنتى » [1] .

وأدرك الشيخ « الدمياطى » ذلك جيداً ، فرحل فى سبيل ذلك عدة رحلات كان خلالها يلتقى بعلماء الحديث ويأخذ عنهم بأسانيدهم المختلفة .

جاء فى الخطط التوفيقية :

« ثم ارتحل إلى القاهرة فلازم الشيخ سلطان المزاحى ، والنور الشبراملسى فأخذ عنهما القراءات ، وتفقه عليهما وسمع عليهما الحديث ، وعلى النور الأجهورى والشمس الشوبرى ، والشهاب القليوبى ، والشمس البابلى ، والبرهان الميمونى ،

---

(١) رواه الحاكم من حديث أبى هريرة — رضى الله عنه (الفتح الكبير جـ ١ ص ٢٧) .

وجماعة آخرين ، واشتغل بالفنون ، وبلغ من الدقة غاية قل أن يدركها أحد من أمثاله ، ثم ارتحل إلى الحجاز فأخذ الحديث عن البرهان الكورانى(1) .

ثم قال :

« وذهب إلى اليمن فاجتمع بسيدى « أحمد بن عجيل » ببيت الفقيه فأخذ عنه حديث المصافحة(2) من طريق المعمرين » .

وكلام الشيخ « الدمياطى » فى كتبه يدل على أنه بلغ مرتبة عظيمة فى الحديث الشريف وعلومه واستحق ـ كما قال المؤرخون ـ أن يوصف بأنه محدث عصره .

قال عند الحديث على العمل بخبر الواحد :

---

(1) الخطط التوفيقية لعلى مبارك (21 / 56) وانظر : عجائب الآثار جـ 6 ص 89 .

(2) حديث المصافحة : هو ما روى عن أنس بن مالك الأنصارى قال : صافحت بكفى هذه كف رسول الله ﷺ فما مست خزاً ولا حريراً ، ألين من كف رسول الله صلى الله عليه وسلم .

المتن صحيح كما أخرجه البخارى وأحمد عن أنس قال :

« ما مست خزاولا حريراً ألين من كف رسول الله ﷺ وأما التسلسل فتكلم فيه بالضعف » .

قلت : أخبرنى به الشيوخ ، عمر بن حمدان المحرسى ، ومحمد على بن حسين المالكى ،وعبد الله بن محمد غازى ، والمفتى أبو بكر باكوار الشحرى ، والسيد المعمر على بن عبد الرحمن الحبشى الكويتانى ، فصافحنى كل واحد منهم بيده ، وهكذا قال كل راو من رواته : حدثنى أو أخبرنى فلان فصافحنى بيده . (مجموعة المسلسلات والأوائل والأسانيد العالية الشيخ محمد ياسين الفادانى المالكى ص ٥ ط . المطبعة السلفية .

« وهو الذى لم تبلغ رواته عدد المتواتر ، واحداً أو أكثر ، وشرطه عدالة رواته ، فلا يجب العمل بخبر الفاسق ، والمجهول ، وإنما لم يوجب خبر الواحد العلم لأن دلالته ظنية ، وأوجب العمل ، لقوله تعالى : (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة)[1] .

والفرقة : الثلاثة فأكثر ، والطائفة منها يصح أن تكون واحداً أو اثنين ، وأيضاً كان - ﷺ - يبعث الآحاد إلى القبائل والنواحى لتبليغ الأحكام ، التى منها وجوب الواجبات ، وحرمة المحرمات ، ليعتقدوا ذلك ويلتزموا العمل به [2] .

ثم تحدث بعد ذلك على الإسناد ، وعرفه ، لغة واصطلاحاً ، كما تحدث عن المرسل وحكمه ، وتطرق إلى تعريف المعضل ، والمجروح ، وغير ذلك من المسائل التى تعرف بمصطلح الحديث [3] .

وهذا يدل على ما قلناه ، من أن الشيخ « البنا » قد وصل إلى درجة عظيمة فى العلوم المختلفة ومن بينها علم الحديث .

مؤلفاته فى الحديث :

لم أر - فيما اطلعت عليه - من مؤلفات للشيخ الدمياطى فى علم الحديث ، سوى ما جاء منثوراً عنه ، فى ثنايا كتابيه : الإتحاف ، والتعليقات على الورقات .

وكل ما أشارت إليه كتب التراجم هو : كتاب « مختصر السيرة الحلبية » باعتبار أن السيرة النبوية جزء من سنة الرسول ﷺ - العملية .

مخطوط بمكتبة الأزهر [4] .

---

(١) سورة التوبة الآية : ١٢٢ .

(٢) شرح الورقات ص ١٩ ط . الحلبي .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر : إيضاح المكنون البغدادى جـ ١ ص ٢٠ ، معجم المطبوعات لسركيس ص ٥٨٨ معجم المؤلفين جـ ٢ ص ٧١ فهرس مكتبة الأزهر جـ ١ ص ٥٤٠ ، جـ ٥ ص ٥٤٧ .

٣ — علم التوحيد

علم (التوحيد) أو المسمى بـ (علم الكلام) هو عبارة عن العلم بالعقائد الإسلامية مثل توحيد الله تعالى، والكلام فى ذاته وصفاته، وأفعاله، ثم البحث عن أحوال الأنبياء والرسل، وما يجب لله تعالى، وما يجوز فى حقه، وما يستحيل عليه، وكذلك فى حق الرسل والأنبياء. وما يتعلق بالأمور الغيبية: كالبعث، والحساب، والجنة والنــــار، وغير ذلك، كعصمة الأنبياء، والأمانة.

وقد عرفه العلامة ابن خلدون بأنه: —

«هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، والرد على المبتدعة المنحرفين فى الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة»(١).

وقد ذكر الله سبحانه وتعالى التوحيد فى أغلب آيات القرآن الكريم إما مباشرة، وإما ضمناً بطريق التذكير بقصص الأنبياء السابقين الذين أرسلوا لتوحيد الله قبل كل شىء(٢). وليست أحكام الفروع إلا وسيلة لعبادة ذلك الواحد الأحد، ومن تحصيل الحاصل الاستشهاد بآيات قرآنية تثبت التوحيد لأنها أكثر من أن تذكر وقد عقدت بعض السور القرآنية جميعها للتوحيد كسورة (قل هو الله أحد۝الله الصمد۝لم يلد ولم يولد۝ولم يكن له كفواً أحد).

وأن هذه السور التى كانت مطلع الوحى ونزلت على النبى الكريم بمكة المكرمة كلها تدور على محور الوحدانية ومحاربة الشرك، ثم كان التوحيد أول أركان الإسلام فى الحديث النبوى الشريف: «بنى الإسلام على خمس: شهادة

---

(١) المقدمة ص ٣٦٣، ط، دار الفكر.

(٢) وفى ذلك يقول الله تعالى: (وكلا نقص عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك وجاءك فى هذه الحق وموعظة وذكرى للمؤمنين) سورة هود (١٢٠).

أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا ».

وقد وضع علماء المسلمين أمر التوحيد فى المنزلة الأولى فى كل العصور: من هذا قول الإمام الغزالى « لا إله إلا الله كلمة نتيجتها معرفة الوحدانية وثمرتها الإقرار بالفردانية وذلك هو المقصود من وجود الموجودات وكون الكائنات، ولولا معرفة الوحدانية والإقرار بالفردانية، لما سحب ذيل الوجود فى موجود، ولما أخرج من كتم العدم مفقود (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) (١). كما يتضح ذلك من الحديث القدسى المأثور عن الرسول الكريم وهو: « عبدى خلقتك من أجل التوحيد وخلقت الأشياء كلها من أجلك ».

وفى القرآن الكريم آيات محكمات تنزه الله تنزيها تاماً وتباعد بين مشابهة الذات الإلهية بالمخلوقات كقوله تعالى: (ليس كمثله شىء وهو السميع البصير) (٢) وقوله تعالى: (هو الله الذى لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم ٭ هو الله الذى لا إله إلا هو الملك القدوس، السلام المؤمن، المهيمن العزيز الجبار المتكبر، سبحان الله عما يشركون ٭ هو الله الخالق البارىء المصور له الأسماء الحسنى يسبح له ما فى السموات والأرض وهو العزيز الحكيم) (٣) وقوله تعالى: (الله لا إله إلا هو الحى القيوم ...) (٤).

وثمة آيات أخرى يفهم ظاهرها مشابهة الله لمخلوقاته، وتسمى الآيات المتشابهات وذلك كقوله تعالى: (الرحمن على العرش استوى) (٥) وقوله تعالى:

---

(١) سورة الذاريات (٥٦).
(٢) سورة الشورى (١١).
(٣) سورة الحشر ٢٢ — ٢٤.
(٤) سورة البقرة (٢٥٥).
(٥) سورة طـه (٥).

(يد الله فوق أيديهم)[1] وقوله تعالى : (وهو القاهر فوق عباده[2]) وقوله تعالى : (وإنا فوقهم قاهرون) [3] .

وهذه الآيات المتشابهات كانت مثار جدل عنيف بين علماء المسلمين ولا سيما السلفيين وعلماء الكلام .

وقد وقف السلفيون ومن سار على نهجهم موقف الحياد التام إزاء الآيات المتشابهات فلم يسمح لهم ورعهم بأن يعمدوا إلى تأويلها ، بل سلكوا سبيل الحذر وحملهم على ذلك أمران: أحدهما ظاهر المنع الوارد فى القرآن الكريم، إذ يقول الله جعل شأنه مخاطباً نبيه الكريم .

(هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ماتشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ومايعلم تأويله إلا الله. والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب ٭ ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب)[4] .

فالسلفيون قد تركوا أمر تأويل هذه الآيات إلى الله ، إذ لا يعلم تأويلها إلا هو حسب النص القرآنى ، وآمنوا بهذه المتشابهات من غير بحث ،قائلين: ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا .

والأمر الثانى : أن التأويل أمر مظنون فيه بالاتفاق ، والقول فى ذات الله سبحانه وتعالى بالظن غير جائز ، والكلاميون لا يعتبرون التأويل ظنا ،

---

(١) سورة الفتح (١٠) .
(٢) سورة الأنعام (٦١) .
(٣) سورة الأعراف (١٢٧) .
(٤) سورة آل عمران ٧ — ٨ .

بل يؤمنون بما يرونه من تأويل ، بالإضافة إلى أن التأويل المظنون ليس من شرائط الإيمان وأركانه[1] .

ومن أبرز رجال المدرسة السلفية : الإمام مالك ، والإمام الشافعى والإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنهم .

يقول الشهرستانى فى الإمام مالك : (أما السلف الذين لم يتعرضوا للتأويل ولا يهدفون للتشبيه، فمنهم مالك بن أنس رضى الله عنه، إذ قال فى تفسير قوله تعالى : (الرحمن على العرش استوى) : « الاستواء معلوم والكيفية مجهولة والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة » .

كما ذكر الشهرستانى من رجال هذه المدرسة السلفية : أحمد بن حنبل ، وداود الظاهرى الأصفهانى ، وتلميذه ابن حزم ، وكان شعار السلفيين : فر من الكلام فى أى صورة تكون ، كما تفر من الأسد »[2] .

ويذكر طاش كبرى زاده المتوفى سنة ٩٦١ هـ أن كثيراً من فقهاء عصره أنكروا على المشتغلين بهذا العلم أشد الإنكار ، وأنه يجب التفرقة بين « علم الكلام » الذى دخل فيه من الفلسفة ما لا يتفق والكتاب والسنة ، وبين علم الكلام المؤسس على الكتاب والسنة فى مسائله ، والأول هو الذى يجب إنكاره وذمه ، دون الثانى[3] .

وقد سبق أن ذكرت فى عقيدة الشيخ « البنا » أنه كان سلفى العقيدة ، وأنه كان يتبع مذهب أهل السنة والجماعة الذين يتمسكون بظاهر النصوص، ولا يحاولون تأويلها ، وله مؤلف فى علم الكلام سماه : « الذخائر والمهمات

---

(١) الشهرستانى : الملل والنحل جـ ١ ص ١٣٧ - ١٣٨ .
(٢) الملل والنحل جـ ١ ص ١١٨ - ١١٩ .
(٣) مفتاح السعادة جـ ٢ ص ٢٣ .

فيما يجب الإيمان به من المسموعات »[1] وبعد البحث عن هذا الكتاب لم أجد من أشار إلى موضع وجوده ، مطبوعا، أو مخطوطاً — حسبما وفقنى الله تعالى من الاطلاع . .

ولعل الشيخ « الدمياطى » فى هذا الكتاب قد وضح الأمور العقائدية طبقا لما يعتقده السلف الصالح ، أخذاً من كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ .

---

(١) معجم المؤلفين ج ٢ ص ٧١ .

٤ ـ الفقـــه

سبق أن بينا أن الشيخ «البنـا» تفقه على مذهب الإمام الشافعى، كما حكت كتب الطبقات والتراجم، وهو أمر طبعى، إذ أن الفقه فى الدين أمر ضرورى لأى مسلم فكيف بعالم كهذا؟ . .

وإنى وإن كنت لم أعثر له على كتب خاصة فى الفقه ـ على حسب اطلاعى ـ إلا أنى لمست فقه الرجل فى كتابيه «إتحاف فضلاء البشر» وتعليقاته على «الورقات» حينما يتعرض لحكم فقهى.

ألمس فى كلامه: عبارة الفقيه الأصولى المجتهد . . . ففى ثنايا حديثه على الاستعاذة ـ قبل البدء بالقراءة يقول:

«هى مستحبة عند الأكثر، وقيل: واجبة، وبه قال الثورى، وعطاء لظاهر الآية.

وقال بعضهم: موضع الخلاف إنما هو فى الصلاة خاصة، أما فى غيرها فسنة قطعاً، وعلى الأول هى سنة عين، لا كفاية. فلو قرأ جماعة شرع لكل واحد الاستعاذة»[1].

وعند الكلام على الصحيح والباطل يقول:

«والعبرة فى العبادة بظن المكلف، فلو صلى على اعتقاده أنه متطهر، فبان محدثا فالصلاة صحيحة، وإن لزم القضاء، والعبرة فى المعاملة بحسب الواقع، فلو باع مال مورثه ظانا حياته، فبان ميتا صح البيع»[2].

وإذا كان الشيخ «الدمياطى» قد تصدى للتدريس والإفتاء فى بلد الله الحرام، مكة المكرمة، فما ذلك إلا لأنه وصل إلى درجة عظيمة من الفقه والاجتهاد، تؤهله لهذه المكانة العظيمة.

---

(١) انظر الإتحاف ص ١٩ ط المشهد الحسينى.

(٢) حاشية الدمياطى على شرح الورقات ص ٥ ط. الحلبى.

٥ ـ التفسير

مما لا شك فيه أن علم التفسير من أهم العلوم التى تصقل شخصية العالم ، وتجعله أهلا لفهم كلام الله تعالى ، والعمل بما فيه .

والشيخ « البنا » لم يؤلف فى التفسير ـ على حد علمى ـ وإنما لمست آثاره الطيبة وفهمه الدقيق لآيات القرآن الكريم .

فنراه ـ بعد أن يوضح الأوجه الجائزة فى آية ما يتبع ذلك ببيان مايتعلق بها من المعانى ، تبعاً لاختلاف أوجه القراءة .

ومن أمثلة ذلك :

عند حديثه عن القراءات الواردة فى قوله تعالى : (فروح وريحان وجنة نعيم) الواقعة ـ يقول :

« واختلف فى « فروح » هنا :

فرويس بضم الراء ، فسرت بالرحمة ، أو الحياة ، وانفرد بذلك ابن مهران عن روح « ورويت عن أبى عمرو ، وابن عباس ، عن النبى ـ ﷺ ـ من حديث عائشة ـ كما فى سنن أبى داود .

والباقون بالفتح أى فله استراحة ، وقيل : الفرح ، وقيل المغفرة ، والرحمة ، وقيل غير ذلك « أ . هـ »[1].

كذلك نراه عند الحديث على قوله تعالى : (يأيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحا) التحريم ـ يقول :

واختلف فى (نصوحا) .

---

(١) إتحاف فضلاء البشر ص ٤٠٩ ط . المشهد الحسينى .

فأبو بكر بضم النون ، مصدر نصح نصحا ، ونصوحا ، وافقه الحسن .

والباقون بفتحها ـ صيغة مبالغة ، كضروب ، أسند النصح إليها مبالغة ، وهو صفة التائب ، فإنه ينصح نفسه بالتوبة ، فيأتى بها على طريقتها .

ونصبها فى القراءة الأولى على المفعول له ، أى : لأجل نصح صاحبها ، أو نعتا على الوصف بالمصدر ، أى : ذات نصح .

عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ هى اليقين بالقلب ، والاستغفار باللسان والإقلاع بالجوارح ، والاطمئنان على الترك « ا . هـ »[1].

---

(١) الإتحاف ص ٤١٩ ط . المشهد الحسينى .

٦ ـ علوم العربية

من المسلم به ، ومن الأوليات الضرورية إلمام العالم بمبادىء اللغة العربية إذ هي لغة القرآن الكريم ، وفهمه يتوقف على إدراك أسرارها ، وتراكيبها إما بالسليقة ، كمن يولد فى بيئة عربية خالصة ، كما هو الحال أيام العرب قبل اختلاطهم بالأعاجم .

وإما بالتلقى عن أهل اللغة ، وقراءة المؤلفات المعتمدة عن أهل هذا الفن .

ومن هنا اشترط الفقهاء للمجتهد أن يكون عارفا للغة العربية ، من النحو والصرف ، والبلاغة ، ومعرفة معانى مفرداتها وتراكيبها ، وخواص الأساليب العربية ، حتى اشترط الشافعى ـ رضى الله عنه ـ معرفة الشعر [1] باعتباره نوعاً من أنواع البيان ، ولذلك قال فى شهادته للشعراء :

« الشعر كلام ، حسنه كحسن الكلام ، وقبيحه كقبيح الكلام [2] .

والرسول ﷺ قال فى ذلك :

« إن من البيان سحراً ، وإن من الشعر حكماً » [3] .

وهكذا أدرك الإمام « البنا » ما للغة العربية وآدابها من أثر فى تكوين شخصيته ، فحصل منها ما جعله يفوق أقرانه فى ذلك العصر .

ويكفينا هنا أن ننقل بعض ما كتبه فى كتابه « إتحاف فضلاء البشر » عند حديثه عن توجيه بعض القراءات وتخريجها على قواعد اللغة .

---

(١) أعلام الموقعين جـ ١ ص ٥١ .

(٢) الإمام الشافعى للأستاذ عبد الحليم الجندى ص ٨٣ ط . المجلس الأعلى .

(٣) رواه الإمام أحمد فى مسنده وأبو داود من حديث ابن عباس ـ رضى الله عنهما (الفتح الكبير جـ ١ ص ٤١٨) .

مثال ذلك :

(أ) ما جاء فى توجيه قوله تعالى : (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج) حيث قال : « قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ، ويعقوب (فلا رفث ولا فسوق) بالرفع والتنوين ، ثم قال : وقرأ أبو جعفر (ولا جدال) كذلك بالرفع والتنوين .

ثم قال : « ووجه رفع الأولين ، مع التنوين ، أن الأول اسم (لا) المحمولة على (ليس) والثانى عطف على الأول و « لا » مكررة للتأكيد ، ونفى الاجتماع ، وبناء الثالث على الفتح ، على معنى الإخبار بانتفاء الخلاف فى الحج ، لأن قريشاً كانت تقف بالمشعر الحرام ، فرفع الخلاف بأن أمروا أن يقفوا كغيرهم بعرفة . وأما الأول : فعلى معنى النهى : أى لا يكون من رفث ولا فسوق ا . هـ[1] .

(ب) ومثل ذلك ما جاء فى توجيه قوله تعالى فى سورة الجن : (وأنه تعالى جد ربنا) .

حيث قال :

واختلف فى همز (وأنه تعالى) وما بعده إلى قوله سبحانه (وأنا منا المسلمون) .

وجملته اثنا عشر :

فابن عامر ، وحفص ، وحمزة ، والكسائى ، وخلف بفتح الهمزة فيهن عطفاً على مرفوع (أوحى) قاله أبو حاتم .

وعورض بأن أكثرها لا يصح دخوله تحت معمول (أوحى) وهو ما كان فيه ضمير المتكلم نحو (لمسنا) .

---

(١) الإتحاف ص ١٣٥ ط : المشهد الحسينى .

وقيل : عطفاً على الضمير فى (به) من (فآمنا به) من غير إعادة الجار ، على مذهب الكوفيين . وقواه « مكى » بكثرة حذف حرف الجر مع (أن) وجعله القاضى ـ تبعاً للزمخشرى ـ عطفاً على محل (به) كأنه قال : صدقناه ، وصدقنا أنه تعالى ، وأنه كان ، وكذا البواقى .

وقرأ أبو جعفر بالفتح فى ثلاثة منها ، وهى : (وأنه تعالى) ، (وأنه كان يقول) ، (وأنه كان رجال) جمعاً بين اللغتين ، وافقهم الحسن والأعمش .

والباقون بالكسر فيها كلها ، عطفاً على قوله : (إنا سمعنا) فيكون الكل مقولاً للقول « ا . هـ »[1] .

(١) الإتحاف ص ٤٢٥ ط المشهد الحسينى .

٧ ـ علم أصول الفقه

من أبرز العلوم التى أتقنها الشيخ « الدمياطى » علم « أصول الفقه » وهو بلا شك علم العلوم، وأصل الأصول، والمنهاج الذى يسير على قواعده العلماء، وبه يقدرون على نصب الأدلة السمعية على مدلولاتها، ويعرفون كيفية استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها، كما أنه من أكبر الوسائل لحفظ هذا الدين، وصون أدلته من شبه الملحدين.

وفوق ذلك كله هو سلاح الفقيه، وأساسه الأول حتى يكون من أهل الاجتهاد، والفتوى.. فإن نصوص الشرع الحنيف لم تنص على جزئيات الأحكام الشرعية كلها، بل هناك من الأحكام ماجاء مجملا، أو عاما، أو تحت قواعد كلية يندرج تحتها الكثير من الجزئيات، ويحتاج المسلمون فى كل عصر من العصور إلى من يلحق ما يجد من حوادث الزمن بما هو منصوص عليه.

والشيخ « الدمياطى » عرف ذلك جيداً، فاهتم بهذا العلم وحصله، وقام بتدريسه، والتأليف فيه.

ومما وصل إلينا ـ من مؤلفاته فى علم الأصول: تلك التعليقات التى وضعها على شرح الشيخ جلال الدين المحلى لكتاب « الورقات » لإمام الحرمين الجوينى رضى الله عنهم جميعاً.

ويكفى شرفا وفخراً للشيخ « الدمياطى » أن يقوم بتدريس هذا الكتاب (الورقات وشرحه) لطلاب العلم بالمسجد الحرام ـ زاده الله تشريفاً ومهابة وبرا..

يقول ناسخ هذا الكتاب فى المقدمة:

وبعد: فهذه تقريرات شريفة، وعبارات لطيفة، لشيخنا علامة مصره، وفريد عصره، الشيخ أحمد بن محمد الدمياطى، الشافعى، مفتى بلد الله الحرام

مكة المكرمة ، تغمده الله بالرحمة والرضوان ، على شرح « ورقات » أبي المعالى إمام الحرمين ، للشيخ « جلال الدين المحلى » .

أنزل الله عليهما سحائب رحمته ، وأسكنهما بحبوحة جنته ، جردتها بأمره من خطه من نسخته ، حين قراءة الشرح المذكور لجمع من الطلبة بالمسجد الحرام ، فجاءت ـ بحمد الله ـ نسخة مطولة مختصرة منقحة معتبرة ، وأسأل الله أن ينفع بها ، كما نفع بأصلها ، وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم ، إنه جواد رؤوف رحيم[1] .

كتاب الورقات لإمام الحرمين[2] :

هذا الكتاب بالرغم من صغر حجمه ، كما يدل على ذلك تسميته ، إلا أنه اشتمل بإيجاز على أهم مسائل علم الأصول . بدأها بتعريف الأصل ، وأنه ما يبنى عليه غيره ، وأن الفرع ما بنى على غيره ، كما عرف الفقه ، وأنه عبارة عن معرفة الأحكام الشرعية ، التى طريقها الاجتهاد ، ثم تكلم على الأحكام الشرعية ، وأقسامها ، ثم قارن بين العلم والفقه ، وبين أن الفقه أخص من العلم ، وأن العلم قسمان : ضرورى ، ومكتسب ، وذكر خاصية كل منهما .

ثم تحدث عن طريق الاستدلال ، التى يتضمنها علم « الأصول » وعن الأبواب التى يشملها ، من الأمر والنهى ، والعام والخاص ، والحقيقة والمجاز ، وعلى المطلق والمقيد ، والناسخ والمنسوخ ، والأخبار ، وعن الإجماع ، والقياس ، وبعض الأدلة المختلف فيها ، وختم هذه الورقات بالحديث عن الاجتهاد ، وخطأ المجتهد أو عدمه .

---

(١) حاشية الدمياطى على شرح الورقات ص ٢ ط . عيسى الحلبي .

(٢) هو : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله ، أبو المعالى ، الجوينى ، نسبة إلى « جوين » من بلاد فارس ، ولد سنة ٤١٠ هـ وجاور بالحرمين المكى والمدنى ، ولذا قيل له : إمام الحرمين . توفى سنة ٤٧٨ هـ بنيسابور من بلاد فارس . (وفيات الأعيان ١ / ٢٨٧ ، الأعلام للزركلى ج ٤ ص ٣٠٦) .

وخلاصة ذلك : أن هذا الكتاب على صغر حجمة اهتم العلماء به ، شرحاً ، وتعليقاً ، لأن كل كلمة منه تحتاج إلى كشف ، وشرح لما جاء فيها من معان كثيرة كما يدل على مـــدى تقدير العلماء لهذا الكتاب أن شراحه من بلدان مختلفة ، بعضهم من العرب ، وبعضهم من فارس وبعضهم من العراق ، مما يدل على سعة انتشار هذا المصنف بين أهل العلم فى مختلف عصور الإسلام ، وحرصهم على ماجاء فيه من أصول[1] .

ومن أهم الشروح التى وضعت عليه شرح الشيخ « جلال الدين المحلى »[2] .

طبع عدة طبعات منها طبعة المطبعة الخيرية سنة ١٣٢٦ ﻫ وطبعة عيسى الحلبى .

إلا أن هذا الكتاب ينقصه التحقيق ، وعمل فهارس لمحتوياته حتى يمكن الاستفادة منه أكثر من ذلك .

ومن أهمها - كذلك - شرح الشيخ أحمد بن قاسم العبادى[3] ، لايزال مخطوطا ينقل عنه الشيخ الدمياطى كثيراً فى حاشيته ويقول : انتهى سم ، إشارة إلى هذا الشرح .

---

(١) راجع : الجوينى إمام الحرمين الدكتورة فوقية حسين محمود ص ٦٥ - ٦٦ ط . المؤسسة المصرية العامة - سلسلة أعلام العرب .

(٢) هو : محمد بن أحمد بن محمد بن ابرهيم المحلى ، الشافعى ، أصولى مفسر عالم فاضل ، كان يقول عن نفسه : إن ذهنى لايقبل الخطأ . عرض عليه القضاء فامتنع . ولد بالقاهرة سنة ٧٩١ ﻫ . وتوفى بها سنة ٨٦٤ ﻫ . انظر : شذرات الذهب (٣٠٣/٧) ، حسن المحاضرة (٢٥٢/١) والأعلام (٢٣٠/٦) .

(٣) تقدمت ترجمته وانظر الأعلام ج ١ ص ١٨٩ .

آراء الدمياطى فى هذا الكتاب

سنلق الضوء ـ هنا ـ على بعض اختيارات الشيخ « الدمياطى » وآرائه الأصولية وذلك بذكر بعض الأمثلة ، لنرى من خلالها بعض اتجاهاته الأصولية :

١ ــ دلالة الأمر المجرد ــ من حيث المرة أو التكرار :

هذه المسألة من المسائل التى وقع فيها الخلاف بين العلماء ، هل الأمر المجرد عن القرينة الدالة على التكرار ، أو التقيد بالمرة ، هل يدل على المرة أو على التكرار ؟

فى المسألة عدة اراء :

الرأى الأول :

أن الأمر المجرد لايدل على التكرار ، ولا على المرة ، وإنما يدل على طلب الماهية من غير إشعار بالوحدة أو الكثرة ، نعم لايمكن إدخال الماهية فى الوجود بأقل من المرة ، فصارت المرة من ضروريات المأمور به ، لا أن الأمر يدل عليها بذاته ؛ لأنه إن دل عليها بذاته امتنع التكرار ، إذا اقتضى الأمر ذلك ، وهذا ليس بممنوع .

وإلى هذا ذهب الإمام الرازى وأتباعه ، ونقله ابن الحاجب عن اختيار إمام الحرمين واختاره الآمدى والغزالى[1] .

الرأى الثانى :

أنه يدل على المرة ، وهو منقول عن أبى حامد الإسفرايينى وقال : « إنه

(١) انظر : الإحكام للآمدى (٢ / ٢٩) ، نهاية السول والإبهاج (٢ / ٢٩) المنتهى لابن الحاجب (ص ٦٧) والمنخول ص ١٠٨ بتحقيق الدكتور حسن هيتو ـ

الذى يدل عليه كلام الشافعى فى الفروع ، وعليه أكثر الأصحاب »[1] .

الرأى الثالث :

نقله ابن السبكى عن « ابن أبان » أنه إن كان فعلا له غاية يمكن إيقاعه فى جميع المدة فيلزمه فى جميعها وإلا فيلزمه الأقل[2] .

الرأى الرابع :

التوقف ، وهو مذهب الباقلانى ، وجماعة من الواقفية[3] .

الرأى الخامس :

أنه يدل على التكرار ، وهو منسوب لأبى حنيفة ، وبعض المعتزلة ، نقل ذلك الغزالى فى المنخول[4] .

والواقع أنى لم أجد من نسب ذلك لأبى حنيفة غيره[5] .

ولكل مذهب من هذه المذاهب أدلته التى يستند إليها والتى لا مجال لسردها هنا .

والذى يعنينا ـ بالمقام الأول : إظهار رأى الشيخ « البنا » فى هذه المسألة .

رأى « البنا »

رجح الشيخ « البنا » الرأى الأول ، وهو رأى الجمهور ، بأن الأمر المطلق يدل على مجرد تحقيق الماهية .

---

(١) رفع الحاجب (١ / ٣١٢) الإبهاج (٢ / ٢٩) المنخول ص ١٠٨ .

(٢) الإبهاج (٢ / ٣٠) .

(٣) رفع الحاجب (١ / ٣١٢) ، الإبهاج (٢ / ٣٠) .

(٤) المنخول ص ١٠٨ — ١٠٩ .

(٥) انظر : أصول السرخسى (١ / ٢٠) التلويح على التوضيح (٢ / ٦٩) تيسير التحرير (١ / ٣٥١) .

جاء فى شرح الورقات :

« ولا يقتضى التكرار على الصحيح ، لأن ماقصد به من تحصيل المأمور به يتحقق بالمرة الواحدة ، والأصل براءة الذمة مما زاد عليها إلا إذا دل الدليل على قصد التكرار فيعمل به ، كالأمر بالصلوات الخمس ، والأمر بصوم رمضان ، ومقابل الصحيح أنه يقتضى التكرار ، فيستوعب المأمور بالمطلوب ما يمكنه من زمان العمر ، حيث لا بيان لأمد المأمور به ، لانتفاء مرجح بعضه على بعض »[1] .

ثم علق الشيخ « البنا » على ذلك مبيناً أن الأمر لا يدل على المرة ، ولا على التكرار ، وإنما يدل على مجرد تحقيق الماهية فقال :

« قوله : يتحقق بالمرة ، أى كما يتحقق بالأكثر ، فهو لطلب الماهية ، لا التكرار ولا المرة ، لكن المرة ضرورية ، فلا يتحقق التحصيل بأقل منها ، فتجب لذلك »[2] .

وهكذا تابع الشيخ « البنا » مسائل الأمر ، من الدلالة على الفور أو التراخى وكذلك دلالة النهى على المنهى عنه ، هل تقتضى الفساد أم لا ؟ معلقا على كل مسألة ببيان رأيه فيها[3] .

---

(١) شرح الورقات ص ١٣ ط : الخيرية .

(٢) المصدر السابق .

(٣) راجع المصدر السابق من ص ١٣ — ١٥ .

٢ ــ حمل المطلق على المقيد :

من المسائل التى وقع فيها الخلاف بين العلماء : مسألة حمل المطلق على المقيد ، بمعنى أنه إذا جاء حكم موصوف بصفة مثل قوله تعالى ـ فى كفارة القتل الخطأ : (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ...) [١] .

قيدت الرقبة هنا بالإيمان .

وفى كفارة الظهار جاء قوله تعالى : (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا . .) [٢] .

وكذلك فى كفارة اليمين فى قوله تعالى : (لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ...) [٣] .

فالرقبة جاءت مقيدة بصفة الإيمان فى كفارة القتل ، ومطلقة فى كفارتى الظهار واليمين . فهل يكفى فى كفارة الظهار ، وكفارة اليمين أى رقبة ولو كانت غير مؤمنة ، أخذاً بالمطلق ، أم لابد أن تكون مؤمنة ، حملا للمطلق على المقيد ؟

هذا هو محل المسألة .

وخلاصة الكلام فى صور حمل المطلق على المقيد أنها على ستة أقسام:

الأول : أن يكون السبب واحداً ، وكل منهما أمر ، فهذا لا خلاف بين العلماء فى أن المطلق يحمل على المقيد .

الثانى : أن يكون كل من المطلق والمقيد نهياً ، فمن يقول بمفهوم الخطاب يخصص المطلق بالمقيد .

---

(١) سورة النساء آية (٩٢) .

(٢) سورة المجادلة آية (٣) .

(٣) سورة المائدة آية (٨٩).

الثالث : أن يكون أحدهما أمراً والآخر نهياً ، وهذا لاخلاف فى حمل المطلق فيه على المقيد.

الرابع : أن يكون كل منهما أمراً ، ولكن السبب مختلف مثل اشتراط الإيمان فى الرقبة فى كفارة القتل ، وعدم وجودها فى كفارة الظهار ، فهذه الصورة هى محل الخلاف كما سيأتى.

الخامس : أن يكون كل واحد منهما نهياً والسبب مختلف ، فالقائل بالمفهوم وتقييد المطلق بالمقيد إن وجد دليل يلزمه تخصيص النهى العام.

السادس : أن يكون أحدهما أمراً والآخر نهياً والسبب مختلف فهو محل خلاف أيضاً كما فى النوع الرابع.

وخلاصة آراء العلماء فى هذه المسألة أنها على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول :

أنه يحمل المطلق على المقيد من غير حاجة إلى دليل آخر ، فإن تقييد أحدهما يوجب تقييد الآخر لفظاً ، وبه قال بعض أصحاب الشافعى.

المذهب الثانى :

وعليه الحنفية أنه لا يجوز حمل أحدهما على الآخر لإمكان العمل بالنصين أو نسخ أحدهما للآخر.

المذهب الثالث :

أنه إن وجد قياس وكان دليل غيره يقتضى تقييده قيد ، وإلا فلا يحمل المطلق على المقيد وهو قول الشافعى وجمهور أصحابه[1].

---

(١) راجع آراء العلماء وأدلتهم فى هذه المسألة فى الإحكام للآمدى ج ٣ ص ٤، المستصفى ج ٢ ص ١٨٥ ، المنتهى لابن الحاجب ص ٩٩ ، أصول السرخسى ج ١ ص ٢٦٧ ، تيسير التحرير ج١ ص ٣٣٠ ، الإبهاج لابن السبكى ج٢ ص٢١٦-٢٢٠ بتحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل ط. الكليات الأزهرية.

رأى الشيخ « البنا » :

جاء فى كتاب الورقات وشرحه « والمقيد بالصفة يحمل عليه المطلق » كالرقبة ، قيدت بالإيمان فى بعض المواضع ، كما فى كفارة القتل ، وأطلقت فى بعض المواضع كما فى كفارة الظهار ، فيحمل المطلق على المقيد احتياطاً[1].

ثم علق الشيخ « البنا » على ذلك فقال :

« قوله فيحمل المطلق إلخ : أعلم أن السبب فى الموضعين مختلف إذ هو فى الأول القتل وفى الثانى الظهار ، والحكم فيهما واحـــد ، وهو وجوب الإعتاق ، والجامع حرمة مسببها ، أى ذاته ، وإن كان القتل فى الآية خطأ . ومثل ذلك قوله تعالى :

(فامسحوا بوجوهم وأيديكم)[2] وقال تعالى : فى آية الوضوء : (وأيديكم إلى المرافق[3] وسبب الحكم فيهما واحد، وهو الحدث ، وحكمهما مختلف ، فإنه فى الأول وجوب المسح ، وفى الثانى وجوب الغسل، والجامع بينهما اشتراكهما فى سبب حكمهما . وقوله احتياطاً : أى لأجل احتياطنا فى الخروج عن العهدة لتيقن الخروج عنها بالعمل بالمقيد ، سواء كان التكليف فى الواقع بالمقيد أو بالمطلق، بخلاف العمل بغير المقيد ، إذ قد يكون التكليف فى الواقع بالمقيد ، فلا يحصل الخروج عن العهدة للإخلال بالمقيد[4] .

فالشيخ « البنا » بهذا يرجح مذهب القائلين بحمل المطلق على المقيد ، جمعاً بين الدليلين ، حتى يخرج المكلف عن العهدة بيقين .

---

(١) شرح الورقات ص ١٧ ط الخيرية .
(٢) سورة النساء الآية (٤٣) .
(٣) سورة المائدة الآية (٦) .
(٤) حاشية الدمياطى على شرح الورقات ص ١٧ ط الخيرية.

٣ — رأيه فى المراسيل :

المراسيل : جمع مرسل ، وهو لغة : المطلق (١) .

وفى اصطلاح المحدثين : ما سقط منه الصحابى مثل أن يقول التابعى : قال رسول الله ﷺ — كذا ، وهو بهذا الإطلاق يغاير المنقطع والمعضل ، لأن المنقطع : ما سقط منه قبل الصحابى راو أو أكثر فى موضع واحد ، والمعضل : ما سقط منه اثنان فصاعداً فى موضع واحد (٢) .

أما المرسل عند الأصوليين : فهو قول العدل الثقة ، قال رسول الله ﷺ : كذا ، وهو بهذا الإطلاق يشمل المرسل والمنقطع والمعضل وغيرها عند المحدثين.

وإنما سمى المرسل مرسلا : لأن الراوى أطلق الحديث ولم يذكر من سمعه منه .

موقف العلماء منه :

اختلف الأصوليون فى قبول المرسل على أقوال أربعة :

القول الأول :

لا يقبل المرسل مطلقاً ، سواء كان من أئمة النقل أو من غيرهم ، إلا إذا تأكد بما يرجح صدق الراوى ، وذلك واحد من أمور ستة :

١ — أن يكون من مراسيل الصحابة .

٢ — أن يسنده راو آخر غير الذى أرسله .

٣ — أن يرسله راو آخر يروى عن شيوخ الراوى الأول .

٤ — أن يعضده قول أكثر الأمة .

٥ — أن يعضده قول صحابى .

٦ — أن يكون المرسل ممن عرف عنه أنه لا يرسل إلا عمن يقبل قوله كسعيد بن المسيب ، وهذا القول للشافعى ، وهو المختار للرازى والبيضاوى ونقله ابن الصلاح عن جمهور المحدثين.

---

(١) القاموس المحيط ، فصل الراء ، باب اللام .

(٢) انظر : مقدمة الإمام مسلم بشرح النووى ج ١ ص ٢٣ ط الشعب .

القول الثانى :

لا يقبل المرسل مطلقاً ـ وهو رأى الأئمة الثلاثة : أبى حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، وجمهور المعتزلة وهو المختار للآمدى .

القول الثالث :

يقبل من أئمة النقل ، ولا يقبل من غيرهم ـ وهو مختار ابن الحاجب .

القول الرابع :

يقبل مرسل العصور الثلاثة : عصر الصحابة ، والتابعين وتابع التابعين ، ولا يقبل فى غيرها من العصور إلا من أئمة النقل ـ وهو قول عيسى بن أبان[1] .

رأى الشيخ الدمياطى :

وقد بين الشيخ « الدمياطى » رأيه فى هذه المسألة فقال :

« ... الحاصل أن المرسل لا يحتج به ، إلا إذا تأكد بقول صحابى ، أو فعله أو فتوى أكثر أهل العلم ، أو كان من مراسيل الصحابة ، وكذا إذا أسنده غير المرسل ، وكذا إذا عرف من حال الراوى الذى أرسله أنه لا يرسل إلا عمن يقبل قوله ، كمرسل سعيد بن المسيب »[2] نص عليه الشافعى ـ رضى الله عنه ، وزاد بعضهم القياس وأن ينتشر من غير نكير ، أو ينضم إليه عمل أهل العصر به[3] .

---

(١) راجع أقوال العلماء وأدلتهم فى هذه المسألة فى : المنتهى لابن الحاجب ص ٦٤ والمستصفى (١٠٧/١) ، والإحكام للآمدى (١١٢/٢) ، الإبهاج ونهاية السول (٢٢٣/٢) .

(٢) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبى وهب المخزومى القرشى : سيد التابعين وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة المنورة ، جمع بين الحديث والفقه ، وكان أحفظ الناس لأحكام عمر بن الخطاب وأقضيته ، توفى بالمدينة سنة ٩٤ هـ (طبقات ابن سعد ٨٨/ ، الأعلام ١٥٥/٣) .

(٣) حاشية الدمياطى على شرح الورقات ص ٢٠ ط الحلبى .

٤ — رأيه فى الإجماع السكوتى :

من المسائل التى وقع فيها الخلاف بين العلماء : مسألة « الإجماع السكوتى » وهو : أن يذهب واحد من أهل الاجتهاد إلى رأى فى مسألة من المسائل ويعرف عنه ذلك فى عصره ، ولم ينكره عليه أحد ... فهل يكون ذلك حجة، مثل الإجماع القولى ، أم لا ؟

وقد حرر ابن السبكى محل الخلاف فى هذه المسألة فذكر شروط الخلاف وهى سبعة :

الأول : أن يكون فى المسائل التكليفية ، فقول القائل : عمار أفضل من حذيفة لا يدل السكوت فيه على شىء ، إذ لا تكليف على الناس فيه .

الثانى : أن يعلم أنه بلغ جميع أهل العصر ، ولم ينكروا .

الثالث : أن يكون مجرداً عن أمارة السخط والرضا ، وإلا ففى الأول لا يكون إجماعا ، وفى الثانى يكون إجماعا بلا خلاف .

الرابع : مضى زمن يسع قدر مهلة النظر عادة فى تلك المسألة .

الخامس : أن لا يتكرر ذلك مع طول الزمان ، وأما إذا تكررت الفتيا، وطالت المدة مع عدم المخالفة فإنه يكون إجماعا .

السادس : أن يكون فى محل الاجتهاد .

السابع : أن يكون قبل استقرار المذاهب ، ليخرج إفتاء مقلد سكت عنه المخالفون للعلم بمذهبهم ومذهبه ، كشافعى أفتى بنقض الوضوء بمس الذكر ، وسكت عنه الحنفية[1] اهـ .

وللعلماء فى هذه المسألة عدة آراء :

---

(١) رفع الحاجب (١/ق ١٨٧ ب) ببعض تصرف .

الرأى الأول :

أنه ليس بحجة ، وهو اختيار أبى بكر الأشعرى ، وداود الظاهرى ، والإمام الشافعى فى مذهبه الجديد ، ونقل عنه القول المشهور : « لا ينسب لساكت قول »[1] .

الرأى الثانى :

أنه حجة ، وليس بإجماع . وهو اختيار ابن الحاجب ، والآمدى وأصحاب الشافعى بناء على تفسير الحجة بالإجماع الظنى .

قال الرافعى :

المشهور عند الأصحاب أن الإجماع السكوتى حجة ، وهل هو إجماع ؟ فيه وجهان[2]. وفى المسألة آراء أخرى تراجع فى مظانها[3] .

ترجيح الشيخ الدمياطى :

وقد رجح الشيخ « الدمياطى » مذهب الإمام الشافعى الجديد ، ونقل عن بعض الأئمة أنهم اختاروا هذا المذهب تأييداً لاختياره فقال .

« ... واختار البيضاوى أنه ليس بإجماع ولا حجة ، واختاره القاضى ، ونقله عن الشافعى ، ونقل أنه آخر أقواله .

وأما استدلال الشافعى ـ رضى الله عنه ـ فى مسائل بالإجماع السكوتى ، فأجيب عنه : بأن تلك المسائل ظهرت من الساكتين فيها قرينة الرضا، فليست من محل النزاع »[4] ا . هـ .

---

(١) اختلاف الحديث (١٤٣/٧) .
(٢) رفع الحاجب (١/ق١٨٧ ب) .
(٣) انظر: المستصفى (١٢١/١) والمنخول ص٣١٨، الإحكام للآمدى (٢٢٨/١) المنتهى ص ٤٢ ، فواتح الرحموت (٢٣٢/٢) ، واللمع للشيرازى ص ٤٩ .
(٤) حاشية الدمياطى على الورقات ص ١٨ ط الحلبى .

٥ — رأيه فى قول الصحابى :

من المسائل التى وقع فيها الخلاف بين العلماء « قول الصحابى » هل هو حجة أو ليس بحجة ؟ .

وتحرير محل الخلاف فى هذه المسألة أن قول الصحابى لايعتبر حجة على صحابى آخر ، لاستوائهما فى الصحبة والمنزلة ، كما أن قول الصحابى فيما لا مجال فيه للرأى والاجتهاد حكمه حكم المرفوع إلى النبى ﷺ فيأخذ حكم السنة فى الحجية والاستدلال ، كما أن قول الصحابى الذى اشتهر وذاع ولم ينكره أحد يدخل فى الإجماع السكوتى فيأخذ حكمه مثل اتفاقهم على توريث الجدات السدس . أما قول الصحابى فيما للرأى فيه مجال ، ولم يشتهر لكونه مما لم تعم به البلوى ، ولم ينكر وقوعه فهذا النوع الأخير هو الذى فيه الخلاف بين العلماء :

١ — ذهب الإمام مالك وبعض الحنفية إلى أنه حجة مطلقاً ، وعلى ذلك الإمام الشافعى فى القديم .

٢ — المذهب الثانى : أنه حجة إذا خالف القياس .

٣ — المذهب الثالث : أنه ليس بحجة مطلقاً ، وهو مذهب الإمام الشافعى فى الجديد والأشاعرة ، والمعتزلة ، وأحمد بن حنبل فى إحدى الروايتين عنه كما أنه اختيار الإمام الرازى ، والآمدى .

٤ — المذهب الرابع : أنه حجة إن صدر من الخلفاء الأربعة جميعاً .

٥ — المذهب الخامس : أنه حجة إن صدر من أبى بكر ، وعمر ـ رضى الله عنهما ـ ولكل مذهب دليله الذى يستند إليه[1] .

---

(١) راجع : فواتح الرحموت جـ٣ ص ١٨٦ بهامش المستصفى ، الإحكام للآمدى جـ ٤ ص ١٣٠ ، الإبهاج ونهاية السول جـ ٣ ص ١٢٦ ـ إرشاد الفحول ص ٢٣٩ .

جاء فى كتاب الورقات وشرحه : وقول الواحد من الصحابة ليس حجة على غيره على القول الجديد ، وفى القديم حجة لحديث : « أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم »[1] وأجيب بضعفه[2] .

قال الشيخ « البنا » معلقاً على ذلك :

« قوله على الجديد : هو ما ألفه الإمام الشافعى ـ رضى الله تعالى عنه ـ بمصر ومحمله فيما يقال من قبل الرأى ، وأما غيره فهو حجة ، إذ هو فى محل المرفوع كقول الصحابى : أمرنا بكذا ، أو نهينا عن كذا ، أو من السنة كذا ، أو رخص فى كذا . وموافقة الإمام الشافعى ـ رضى الله عنه ـ لزيد بن ثابت فى الفرائض ليس تقليداً له ، بل لدليل قام عنده ، فوافق اجتهاده اجتهاده[3] وهو معنى قول الراجز : لاسيما وقد نحاه الشافعى .

---

(١) رواه ابن عبد البر بإسناد فيه الحارث بن غصين ، ثم قال : وهذا إسناد لاتقوم به حجة ، لأن الحارث بن غصين مجهول . انظر جامع بيان العلم وفضله ج ٢ ص ٩١ ، كما رواه نعيم حماد الخزاعى عن عبد الرحمن بن زيد وهو ضعيف عن أبيه ، وفيه نظر ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمر ، وهو منقطع ، فإن سعيداً لم يدرك عمر ، أن النبى ﷺ قال : « سألت ربى فيما اختلف فيه أصحابى من بعدى ، فقال : يامحمد إن أصحابك عندى بمنزلة النجوم فى السماء ـ بعضها أضوأ من بعض فمن أخذ بشىء مما هم عليه ... الحديث .

وروى الدارمى ، وابن عدى ، من رواية حمزة الحريرى ، عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً : « إنما أصحابى مثل النجوم ، فأيهم أخذتم بقوله اهتديتم » انظر رفع الحاجب ج ١ ورقة ١٨٤ .

(٢) شرح الورقات ص ٣٦ .

(٣) حاصل هذه المسألة أن الصحابة رضى الله عنهم اختلفوا فيما لو اجتمع الجد مع الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب ، هل يحجبهم عن الميراث أم لا ؟ فمذهب أبى بكر وابن عباس وعائشة وجماعة من الصحابة والتابعين ، رضى الله تعالى عنهم ،=

وقوله : اهتديتم أى كنتم على هدى ، فدل على أن قوله : حجة ، وإلا لم يكن المقتدى به مهتدياً . قوله : وأجيب بضعفه أى ضعف هذا الحديث ، والحق أن قوله : ليس بحجة لإجماع الصحابة على جواز مخالفة بعضهم بعضاً ، ولو كان قول بعضهم حجة لوقع الإنكار على من خالفه منهم ا . ه[1] .

فالشيخ « البنا » بذلك يفرق بين قول الصحابى الذى يقال من قبل الرأى ، وما يقوله اقتداء ونقلا عن الرسول ﷺ ، فيرى أن الثانى حجة لأنه فى محل المرفوع ولا مجال فيه للاجتهاد ، ولذا دافع عن رأى الإمام الشافعى فى اتباعه لمذهب زيد بن ثابت ومن معه فقال : إنه ليس من باب التقليد ، وإنما لدليل صح عنده ، فوافق اجتهاده اجتهاد زيد ومن معه من الصحابة ـ رضى الله عنهم جميعا .

وأما قول الصحابى فيما للرأى فيه مجال فيرى أنه ليس بحجة ، واستدل على ذلك بمخالفة بعض الصحابة لبعض فى كثير من المسائل دون إنكار منهم على أحد ، فكان ذلك دليلا على عدم حجية قول الواحد منهم .

ولكنى أستجيز لنفسى أن أرجح خلاف مارجحه شيخنا « البنا » فإن أقوال الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ لاتعدو إما أن تكون سماعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو اجتهاداً منهم راجعاً إلى الكتاب أو السنة أيضا .

= أن الجد ينزل منزلة الأب فيحجب الإخوة والأخوات ، أشقاء أو لأب ، وهو مذهب أبى حنيفة ؛ لأنه يسمى أبا مجازاً ولأنه يأخذ السدس مع الابن وابن الابن ، كالأب فأسقط الإخوة .

والمذهب الثانى : أنه يشارك الإخوة فى الميراث ، لأنه يدلى إلى الميت عن طريق الأب وكذلك الإخوة ، فهو كالإخوة فى إدلائه بالأب ، وهو قول عمر وعثمان وزيد بن ثابت ، وجماعة من الصحابة والتابعين ، وبه قال الأئمة الثلاثة : مالك والشافعى ، وأحمد . راجع : مغنى المحتاج ج ٣ ص ٢١ ط : مصطفى الحلبى .

(١) حاشية الدمياطى ص ٣٦ .

والصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ عاصروا رسول الله ـ ﷺ ـ ونقلوا أقواله وأفعاله ، فكانوا أعرف الناس بأسرار التشريع الإسلامى ، وبمصادره وموارده ، فمن اتبعهم فهو من الذين قال الله تعالى فيهم : (.. والذين اتبعوهم بإحسان ...)[1].

روى عن الإمام ابن حنفية ـ رضى الله عنه ـ أنه كان يقول :

« إذا لم أجد فى كتاب الله ، ولا سنة رسوله أخذت بقول من شئت من أصحابه ، وتركت من شئت ، ولا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم »[2].

وقال الإمام الشافعى :

« إن لم يكن فى الكتاب والسنة ، صرنا إلى أقاويل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ أو واحد منهم ، ثم كان قول أبى بكر ، وعمر ، أو عثمان ، إذا صرنا فيه إلى التقليد أحب إلينا ، وذلك إذا لم نجد دلالة فى الاختلاف تدل على أقرب الاختلاف من الكتاب والسنة ، لنتبع القول الذى معه الدلالة »[3].

وهذا يدل على أن الإمام الشافعى ـ رضى الله عنه ـ كان يأخذ بالكتاب والسنة ، ثم ما أجمع عليه الصحابة ، وما يختلفون فيه يقدم أقواها اتصالا بالكتاب والسنة .

ولذا : فإنى أرجح أن قول الصحابى حجة ، لأن رأيه يرجع فى الواقع ونفس الأمر إلى الكتاب والسنة . والله أعلم .

---

(١) سورة التوبة الآية (١٠٠) .
(٢) تاريخ بغداد جـ ١٣ ص ٣٢٣ - ٣٢٤ ، هادى المسترشدين ص ٣٤٦ .
(٣) انظر : الام للإمام الشافعى (٢٤٧/٧) .

وخلاصة ذلك :

أن الشيخ «الدمياطى» أبان فى تعليقاته على شرح «الورقات» أنه عالم فاضل وأصولى مجتهد، يمتاز بدقة العبارة، والفهم الصحيح والدقيق لخبايا علم الأصول.

كما أنه يمتاز بالأمانة العلمية، فى نقل الآراء ونسبتها إلى أصحابها، ثم يبين رأيه فيها - إن كان له رأى فيها. ومن أمثلة ذلك :

(أ) قال فى حاشيته على شرح الورقات، عند الحديث على المجاز بالحذف مثل قوله تعالى : (واسأل القرية التى كنا فيها..) [1].

«.. قال الشيخ عبد القاهر [2] : لو وقع هذا التركيب فى غير هذا المقام لم يقطع بالحذف، لجواز أن يمر رجل بقرية قد خربت وهلك أهلها، فله أن يقول لصاحبه : واعظاً ومذكراً له، أو لنفسه متعظا ومعتبرا : اسأل القرية عن أهلها وقل لها : ما صنعوا، كما يقال : اسأل الأرض، من شق أنهارك، وغرس أشجارك، وجنى ثمارك ا. هـ [3].

ثم بين رأيه فى ذلك فقال :

«... إن المقصود سؤال أهل القرية، لا سؤال نفس القرية. وإن

---

(١) سورة يوسف الآية ٨٢.

(٢) هو : عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانى، واضع أصول علم «البلاغة» وأحد أئمة اللغة. من أشهر كتبه : أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، والمغنى فى شرح الإيضاح. توفى سنة ٤٧١ هـ (مفتاح السعادة ١٤٣/١ فوات الوفيات ٢٩٧/١ الأعلام ١٧٤/٤).

(٣) شرح الورقات ص ٨.

كان الله تعالى قادراً على إنطاق الجدران - أيضا وقد يقال : يحتمل أن المراد بالقرية أهلها ، من باب إطلاق المحل على الحال ، فلا يكون فيه نقصان »[1].

(ب) عند الكلام على التعارض بين دليلين مختلفين وكيفية الجمع بينهما ، قال شارح « الورقات » :

« . . . فإن لم يمكن الجمع بينهما ، ولم يعلم التاريخ ، يتوقف إلى ظهور مرجح لأحدهما ، مثاله : ما جاء أنه - ﷺ - سئل عما يحل للرجل من امرأته ، وهي حائض . فقال : « لك ما فوق الإزار » رواه داود . وجاء أنه قال « اصنعوا كل شيء إلا النكاح » - أي الوطء - رواه مسلم .

ومن جملته الوطء فيما فوق الإزار ، فتعارضا فيه ، فرجح بعضهم التحريم احتياطا وبعضهم الحل ، لأنه الأصل في المنكوحة »[2].

ثم علق على ذلك الشيخ « البنا » بقوله :

« . . . . وما ذكره الشارح من الخلاف سهو منه ، فإن ما فوق الإزار يجوز الاستمتاع به باتفاق العلماء .

قال النووي - في شرح مسلم - بل حكى جماعة كثيرة الإجماع عليه ، نعم التعارض في الحديثين المذكورين في الاستمتاع بغير الوطء فيما تحت الإزار ، فإن الأول : يحرمه والثاني : يجوزه ، فرجح بعضهم - كالشافعي - تحريمه احتياطاً ، وبعضهم - كأبي حنيفة - حله ، لأنه الأصل في المنكوحة ، كذا في الحاشية اهـ »[3].

---

(١) المصدر السابق .
(٢) شرح الورقات ص ١٧ ط عيسى الحلبي .
(٣) المصدر السابق .

(ج) عرف إمام الحرمين الأمر بقوله :

« والأمر استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب . . . . »[1] .

وهو بذلك يرى اشتراط العلو فى تعريف الأمر ، كما يستفاد من عبارته أن المندوب غير مأمور به.

ولذلك علق عليه الشيخ « البنا » موضحا لعبارته ، ومستدركا عليه فقال :

« قوله : استدعاء الفعل ، أى : طلب الفعل ، فخرج به النهى ، فإنه طلب الترك ، وقوله : بالقول ، خرج به الطلب بالإشارة والكتابة مثلا ، وقوله : ممن هو دونه ، متعلق باستدعاء ، خرج به الطلب من المساوى ، فيسمى التماساً ، وطلب الأدنى من الأعلى ، فيسمى دعاء ، نحو : « رب اغفر لى » وقوله : على سبيل الوجوب ، متعلق باستدعاء ـ أيضا ـ أى على سبيل وصفه هى وجوب ذلك الفعل ، خرج به ما لم يكن على سبيل الوجوب يعنى الحتم ، بأن جوز الترك ، فإنه ليس بأمر ، على ما اقتضاه ظاهر عبارته ، فيكون المندوب على هذا ليس بمأمور به ، وبه قال أبو بكر الرازى ، والكرخى ، لكن المحققين على أن المندوب مأمور به ، لأنه طاعة إجماعا ، والطاعة فعل المأمور به . . . . . . »

ثم قال : والأصح فى جمع الجوامع وغيره أن طلب الفعل يسمى أمراً مطلقاً[2] .

فما اختاره الشيخ « الدمياطى » هنا من ترجيح عدم اشتراط العلو ،

---

(١) المصدر السابق ص ٩ .

(٢) شرح الورقات ص ٩ ط الحلبى .

أو الاستعلاء فى لفظ « الأمر » هو رأى جمهور الأصوليين ، ولهم فى ذلك أدلة كثيرة تراجع فى مظانها [1].

(د) من الملاحظ أن الشيخ « الدمياطى » ينحو نحو مدرسة الإمام الشافعى فى اختياراته الأصولية ، وإن كانت له اختياراته الخاصة فى بعض الأحيان [2] ، كما تقدم . والله أعلم .

---

(١) انظر : الإبهاج ونهاية السول (٢/٣ - ٥) ، الإحكام للآمدى (١٢٨/٢) ، المستصفى (١٦٢/١) .

(٢) راجع آراءه فى مباحث : المجمل والمبين ، والعام والخاص ، والناسخ والمنسوخ والإجماع ، وشروط المجتهد وغير ذلك .

الخاتمة

بعد هذه الجولات حول حياة الشيخ « الدمياطى » وآثاره ، أستطيع أن أستخلص هذه النتائج :

١ - أن الشيخ « الدمياطى » عاش فى عصر تسوده الفوضى وعدم الاستقرار ، من النواحى السياسية والاجتماعية ، الأمر الذى جعل العلماء فى ذلك العصر قليلى البضاعة من التجديد وكان أكثر همهم هو شرح المتون ووضع الحواشى عليها .

٢ - أن الشيخ «الدمياطى» كان طلعة ، يحب الاستزادة من العلم والمعرفة ، ومن أجل ذلك رحل إلى العديد من البلاد ، يتلقى على العلماء ، ويأخذ عنهم حتى وصل إلى درجة عظيمة من العلم ، أهلته لتولى منصب التدريس والفتيا ، وبخاصة فى بلد الله الحرام مكة المكرمة .

٣ - أن الشيخ الدمياطى كان سلفى العقيدة ، شافعى المذهب ، ينحو نحو مدرسة الإمام الشافعى فى مذهبه الأصولى ، وإن كانت له آراؤه الخاصة التى تميز بها عن غيره .

٤ - كما اتضح من خلال هذا البحث ، أنه برز فى سائر العلوم النقلية والعقلية ، وبالأخص منها علم الحديث ، الذى وصل فيه إلى درجة المحدث ، وعلم الأصول ، الذى وصل فيه إلى درجة المجتهد والمفتى ، كما وصل فى علم القراءات إلى درجة المقرىء ، وأن سنده فى القراءة يتصل بسيدنا رسول الله ﷺ .

٥ - كذلك من أهم هذه النتائج أن الشيخ « الدمياطى » جمع بين علوم الشريعة وأحكامها التى تنظم علاقة الإنسان بخالقه - جل وعلا - وعلاقة

الإنسان بسائر المخلوقات وبين طريف (التصوف) الذى يعنى التصفية الروحية والزهد والورع ، وحسن الاتصال بالله تعالى وإحسان العبادة للخالق جل وعلا .

فكان بذلك أنموذجا طيباً للعالم العامل ، الذى يجمع بين الحقيقة والشريعة ، وأن التصوف الصحيح ، الذى خلا من الخرافات والبدع لا يتعارض - فى جوهره - مع مبادىء الإسلام ، إذ الهدف منه حسن الاتباع لسيدنا محمد - ﷺ - وأصحابه من بعده ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وإنى إذ أقدم هذه الدراسة المتواضعة عن عالم فاضل كهذا ، أدعو الله - جلت قدرته - أن تكون هذه الدراسة بداية لدراسات أخرى أوسع من هذا ، عن هذه الشخصية الجليلة ، حتى ينتفع الناس بآثار علمائنا الأجلاء ، فى العصور المختلفة ، وحتى تكون سيرة هؤلاء الأعلام أنموذجا طيباً يحتذى فى تحصيل العلم ونشره ، وتحقيق رسالة العلماء التى بينها الرسول ﷺ - فى الحديث الشريف ، الذى جاء فيه :

« . . . . . . أن العلماء ورثة الأنبياء . . . . »

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

د. شعبان محمد إسماعيل

مراجع البحث

١ — القرآن الكريم .
٢ — الإبهاج فى شرح المنهاج لتقى الدين على بن عبد الكافى السبكى (ت ٧٧١ هـ) ط. الكليات الأزهرية بالقاهرة ـ تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل .
٣ — إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ أحمد بن محمد البنا الدمياطى (ت ١١١٧ هـ) ط. المشهد الحسينى ـ بالقاهرة .
٤ — إحياء علوم الدين للإمام أبى حامد الغزالى (ت ٥٠٥ هـ) ط. القاهرة .
٥ — الإحكام فى أصول الأحكام لسيف الدين الآمدى (ت ٦٣١ هـ) ط. الحلبى .
٦ — إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول لعلى بن محمد الشوكانى (ت ١٢٥٠ هـ) ط. مصطفى الحلبى .
٧ — الأعلام لخير الدين الزركلى ط. بيروت .
٨ — أصول السرخسى للإمام شمس الدين السرخسى (ت ٤٩٠ هـ) ط . دار الكتاب العربى .
٩ — الإمام الشافعى للأستاذ عبد الحليم الجندى . ط. المجلس الأعلى .
١٠ — الأم للإمام الشافعى (ت ٢٠٤ هـ) ط. الأميرية .
١١ — إيضاح المكنون ـ إسماعيل باشا ط. بيروت .
١٢ — البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع الشوكانى (ت ١٢٥٠ هـ) ط. السعادة .
١٣ — تاريخ بغداد للخطيب البغدادى (ت ٤٦٣ هـ) ط. مصر .
١٤ — تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذى للمباركفورى (ت ١٢٥٣) ط. مصر .
١٥ — التصوف الإسلامى للشيخ محمد الصادق عرجون ط. مصر .
١٦ — التصوف الإسلامى تاريخه ومدارسه وطبيعته وأثره . أحمد توفيق عياد ـ ط. الأنجلو المصرية .

١٧ — التلويح على التوضيح : السعد التفتازانى (ت ٧٩٣ هـ) ط. الخيرية ١٣٠٦ هـ .
١٨ — تيسير التحرير لبـاده شاه على التحرير للكمال بن الهمـام — ط. الحلبي .
١٩ — جامع بيـان العلم وفضله لأبى يوسف بن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) ط. القاهرة .
٢٠ — الجوينى إمام الحرمين الدكتورة فوقية حسين محمود ـ ط. المؤسسة المصرية العامة سلسلة أعلام العرب .
٢١ — حاشية الدمياطى على شرح الورقات للإمام الدمياطى (ت ١١١٧هـ) ط. الخيرية وعيسى الحلبي .
٢٢ — حسنى المحاضرة للإمام جلال الدين السيوطى (ت ٩١١ هـ) ط. الحلبي .
٢٣ — خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر للمحبي ط. مصر .
٢٤ — الخطط التوفيقية الجديدة ـ على مبارك ط. مصر .
٢٥ — ديوان الإمام الشافعى ـ جمع وترتيب محمد عفيفى الزغبي ط. بيروت .
٢٦ الرحلة العياشية ـ لأبى سالم العياشى ط. فاس ١٣١٦ هـ .
٢٧ — رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لابن السبكى . مخطوط بمكتبة الأزهر .
٢٨ — سلك الدرر فى أعيان القرن الثانى عشر للمرادى ـ ط. مصر .
٢٩ — شذرات الذهب لابن العماد (ت ١٠٨٩ هـ) ط. مصر .
٣٠ — صحيح الإمام مسلم بشرح النووى ـ ط. الشعب بالقاهرة .
٣١ — عجائب الآثار للمقريزى (ت ٨٤٥ هـ) ط. التحرير .
٣٢ — فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت لمحب الدين بن عبد الشكور — ط. الأميرية .
٣٣ — فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي ـ ط. مصر .

٣٤ — الفتاوى الكبرى ـ للإمام ابن تيمية ـ القاهرة .

٣٥ — الفتح المبين فى طبقات الأصوليين الشيخ عبد الله المراغى ـ ط. المشهد الحسينى .

٣٦ — الفتح الكبير فى ضم الزيادة للجامع الصغير ـ لجلال الدين السيوطى ـ جمع الشيخ يوسف النبهانى ط. مصطفى الحلبى .

٣٧ — القراءات أحكامها ومصدرها للدكتور شعبان محمد إسماعيل ـ ط. رابطة العالم الإسلامى .

٣٨ — مجموعة المسلسلات والأوائل والأسانيد العالية ـ للعلامة محمد ياسين الفادكانى ـ ط. السلفية .

٣٩ — المستصفى للإمام الغزالى ـ ط. بولاق .

٤٠ — معجم المؤلفين — عمر رضا كحالة ط. بيروت .

٤١ — معجم المطبوعات العربية والمصرية ـ لسركيس ـ ط. القاهرة .

٤٢ — منجد المقرئين ـ للإمام ابن الجزرى (ت ٨٣٢ هـ) ط. القاهرة بتحقيق الدكتور عبد الحى الفرماوى .

٤٣ — مغنى المحتاج فى شرح المنهاج ـ للخطيب الشربينى (ت ٩٧٥ هـ) . ط. مصطفى الحلبى .

٤٤ — مفتاح السعادة ـ لطاش كبرى زادة ط. دار الكتب الحديثة .

٤٥ — مناقب الإمام أحمد بن حنبل ـ لابن الجوزى ـ ط. مصر .

٤٦ — من معين الإسلام ـ للدكتور إبراهيم على أبو الخشب ط. القاهرة .

٤٧ — المقدمة ـ لابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ) ط. دار الفكر .

٤٨ — الملل والنحل ـ للشهرستانى (ت ٤٦٧ هـ) ط. مصطفى الحلبى .

٤٩ — المنتهى لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ط. الخانجى .

٥٠ — المنخول من تعليقات الأصول للإمام أبى حامد الغزالى تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو ـ ط دار الفكر بدمشق .

٥١ — المنقذ من الضلال - للإمام أبى حامد الغزالى بتحقيق الدكتور عبد الحليم محمود ط. القاهرة .

٥٢ — نهاية السول على منهاج الأصول للإسنوى (ت ٧٧٢ هـ) ط. السعادة

٥٣ — النشر فى القراءات العشر - للإمام ابن الجزرى ط. التجارية .

٥٤ — وفيات الأعيان لابن خلكان ، أحمد بن محمد (ت ٦٨١ هـ) ط. القاهرة - بتحقيق الشيخ محي الدين عبد الحميد .